

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

اللجنة الالكترونية

الجزائر الالكترونية 2013



ملخص

ديسمبر 2008

الفهرس

2	المدخل الرئيسي:
14	أ. تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارة
19	ب. تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الشركات
21	ج. تطوير آليات وحوافز تسمح باستفادة المواطنين من تجهيزات وشبكات تكنولوجيا الإعلام والاتصال
24	د. دفع تطوير الاقتصاد الرقمي
28	هـ. تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات الدفق السريع و الفائق السرعة
30	ف. تطوير الكفاءات البشرية
32	ز. تدعيم البحث – التطوير و الابتكار
34	ح. ضبط مستوى الإطار القانوني
35	ط. الإعلام و الاتصال
37	ي. تثنمين التعاون الدولي
38	ك. آليات التقييم و المتابعة
38	ل. إجراءات تنظيمية
39	م. الوسائل المالية

المدخل الرئيسي:

يمنح اليوم مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية مكانة متنامية لقطاع تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال و للمعرفة.

بالفعل، يشكل هذان العنصران عاملين حاسمين في لتحول السريع للنماذج الاقتصادية و الاجتماعية نظرا لتأثيرهما الأفقي على مختلف قطاعات الصناعة و الخدمات و لقدرتهما على تسريع و تيرة تداول المعلومات و نظرا، كذلك، للقيمة المضافة المترفعة الناتجة عن العامل الجديد اللامادي المتمثل في المعرفة.

فأقوى أمم العالم شهدت نموا نشطا بفضل الأولوية الممنوحة لهذين العاملين اللذين يعتبران مصدرا أساسيا لخلق الثروات و تحسين القدرة التنافسية.

في الواقع، تشكل المعركة الرقمية و تدعيم الرأسمال البشري أساسا للرهانات التي تطرحها التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و عاملا رئيسيا لتحضير البلاد لمواجهة تحديات العولمة، حيث أنه من غير الممكن تصور إمكانية عصنة الاقتصاد دون التحكم السريع في النظام الرقمي من طرف مختلف الفاعلين الاقتصاديين و الاجتماعيين (الإدارات و الشركات و المواطنين) و دون تبني مقاربة ناجعة وفعالة لتنمية الرأسمال الفكري الذي تكمن قوامه الرئيسية في الاستثمار في البحث – التطوير و الابتكار و في التربية – التكوين.

انعكاسات تشييد مجتمع المعلومات و الاقتصاد الرقمي على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدول

الآثار على التنمية الاقتصادية: يعتبر مجتمع المعلومات مجتمعا شبيكيا بفضل التقارب بين الاتصالات و المعلوماتية. كما أن مرونة هذا النوع من التنظيم تشكل ورقة رابحة في الاقتصاد المفتوح و العالمي. و نظرا لكون البنية التحتية للإعلام و الاتصال أحد الدعائم الأساسية لمجتمع المعلومات، فقد تبنت بعض الدول سياسات وطنية لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيايات الإعلام و الاتصال، مركزة في ذلك على النفاذ إلى الأنترنت ذي الدفق السريع، من جهة، و توفير خدمات متكيفة مع متطلبات الاقتصاد الجديد، من جهة أخرى.

فحسب دراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في الدول الأعضاء فيها في شهر جوان 2008، بلغت نسبة النفاذ إلى الأنترنت ذي الدفق السريع 21,3 %، أي ما يمثل زيادة قدرها 20 % مقارنة مع سنة 2007.

تأتي في مقدمة القائمة كل من كوريا الجنوبية و الدنمارك و هولندا و النرويج و سويسرا و أيسلندا و السويد و فنلندا بمعدل يفوق 30 %. أما من حيث الحجم، فإن عدد الاشتراكات في الأنترنت ذي التدفق السريع يفوق في الولايات المتحدة الأمريكية 75 مليون منفذ.

إن عصر المعلومات قائم على تطوير النظم اللامركزية المنسقة بفضل تحويل المعلومات عبر شبكة عالمية. فالمؤسسات الاقتصادية تعمل عبر الشبكة و تتبنى أكثر فأكثر الاستعانة بإخراج بعض أنشطتها نحو المناولين. و بذلك يتم إنشاء مهن و خدمات جديدة حول هذه النشاطات.

و مع إدخال تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال، أضحي تسارع ارتفاع الإنتاجية ملموسا، بعد فترة استيعاب ضرورية لاعتماد وإدماج هذه الأدوات الافتراضية.

اقتناعا منها بفعالية تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال في تحسين أداء الشركات، حقق رواد الصناعة استثمارات كبيرة في مجالات المعلوماتية والاتصالات والبرمجيات.

هكذا، تبين الدراسة التي أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بين عامي 2000 و 2002، أن مساهمة تكنولوجيايات الإعلام والاتصال في النمو الاقتصادي قد ارتفعت من نطاق 0.1 إلى 0.3 نقطة في الفترة ما بين 1980 و 1997 إلى نطاق 0.3 نقطة (في فرنسا وألمانيا وإيطاليا) إلى 0.9 نقطة (في الولايات المتحدة الأمريكية) في الفترة ما بين 1997 و 2002. أما نسبة الناتج الداخلي الخام في مخزون رأسمال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال، فقد بلغت 6% عام 2003 في فرنسا و 7 % في المملكة المتحدة و 8 % في ألمانيا و 9 % في هولندا بينما وصلت إلى 13 % في الولايات المتحدة الأمريكية.

من جهة أخرى، أظهرت دراسة أجرتها الحكومة الفرنسية و نشرت في عام 2006، أن 93 % من الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تشغل من 6 إلى 200 عامل، قد تم ربطها بالإنترنت في عام 2005، مقابل 40% فقط في عام 1998، علما أن معظم هذه التوصيلات ذات دفق سريع. ومن بين هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة فقط 52% قامت بتطوير مواقع الكترونية، في حين أن 85 % من الشركات الصغيرة جدا كانت مجهزة بالعتاد المعلوماتي و 71 % منها كانت موصولة بالإنترنت في عام 2005.

و حسب دراسة أجراها البنك الفرنسي (BNP-Parisbas) في جانفي 2004، يشكل البريد الإلكتروني الاستخدام الأكثر شيوعا (84 %) متبوعا بالبحث عن المعلومات (68%)، ثم تلي العلاقات بين الزبائن والمؤمنين (60 %) وحجز غرف الفنادق عبر الإنترنت و تذاكر السفر (55 %). و تبين هذه الدراسة أن نسبة توصيل الشركات بالإنترنت تتراوح في معظم البلدان الأوروبية بين 90 و 100 % (السويد 98 % - ألمانيا 97 % - إيطاليا 94 % -- فرنسا 92 % -- المملكة المتحدة وإسبانيا 91 %).

تشير هذه البيانات إلى أن توصيل الشركات بالإنترنت قد بلغ تقريبا حد التشبع في جميع البلدان الأوروبية، وأن هذا التقارب قد تم تحقيقه في ظرف أربع سنوات، في حين أن وثيرة نشر مواقع الإنترنت بطيئة. ففي أواخر عام 2002، أكثر من 80 % من الشركات المختلفة الحجم كان لها موقع على شبكة الإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا والمملكة المتحدة والبلدان الإسكندنافية، في حين لم تتجاوز نسبتها 58 % في إيطاليا و 56 % في فرنسا (52 % فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة). أما انتشار الحواسيب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفرنسا وألمانيا فهو مستقر منذ عام 2001 بما يقارب حاسوب واحد لكل موظفين بالنسبة للمؤسسات الصغيرة التي تشغل من 6 إلى 9 موظفين، و حاسوب واحد لكل أربعة موظفين بالنسبة لتلك التي تشغل من 10 إلى 200 موظف.

لقد أدى الإنترنت، في مرحلته الناضجة، إلى عولمة لم يسبق لها مثيل في المبادلات المالية. كما تمت زعزة أسلوب العمل داخل الشركات بتقريب الأسلوب الخاص بالإطارات من الأسلوب المعتمد فيما يتعلق بالفئات المهنية و الاجتماعية الأخرى. كما أدركت الشركات أن الابتكار أضحي وظيفة أساسية في الاقتصاد القائم على المعرفة، كنتاج للتزاوج بين البحث - الابتكار و تأسيس الشركات.

و حسب المركز الفرنسي للدراسات و الاستشارة (IDATE)، فإن قيمة السوق العالمية لقطاع تكنولوجيايات الإعلام والاتصال (تجهيزات وخدمات الاتصالات، المعدات والخدمات المعلوماتية، وخدمات التلفزيون والأجهزة الإلكترونية واسعة الاستهلاك) قد بلغت 2750 مليار أورو في عام 2007، أي بزيادة قدرها 5,8% مقارنة مع 2006. و تمثل هذه السوق 7,3% من الناتج الداخلي الخام العالمي. كما تمثل كل من الأسواق الأوروبية و أسواق أمريكا الشمالية و آسيا و المحيط الهادي و أمريكا اللاتينية و إفريقيا و الشرق الأوسط 30%، 33%، 25%، و 12% من السوق العالمية على التوالي. أما فيما يتعلق بالاستثمارات في مجال تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال، فقد ارتفع حجمها بما يقارب نسبة 5% سنويا منذ سنة 2000 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. في حين أن هذه الحركية أكثر قوة في البلدان الصاعدة (البرازيل، روسيا، الهند، الصين و الأرجنتين) إذ تسجل الاستثمارات فيها في هذا المجال نسبة نمو 14% سنويا.

الانعكاسات على التنمية الاجتماعية : إن الهدف الأساسي للمجتمع عامة هو المشاركة في مكافحة الإقصاء الاجتماعي. أما هدف مجتمع المعلومات فهو مكافحة شكل جديد من أشكال الإقصاء (الفجوة الرقمية)، بإقامة إطار ملائم للتضامن الرقمي.

و عليه، فقد تمت عدة مبادرات عالمية و جهوية و وطنية منذ اعتماد قرار خاص بعقد قمة ذات مرحلتين حول مجتمع المعلومات، خلال مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات المنعقد في مينيابوليس (الولايات المتحدة الأمريكية) في الفترة ما بين 12 أكتوبر و 6 نوفمبر 1998. فالمرحلة الأولى من هذه القمة نظمت بجنيف (سويسرا) في شهر ديسمبر 2003 و نظمت المرحلة الثانية بتونس في شهر نوفمبر 2005.

و قد تمت المصادقة على مخطط عمل في 2003، يحتوي على الإجراءات الممكن إنجازها في أفق 2015. نذكر من بينها:

- ◀ ربط القرى و مراكز البريد و المتاحف و المراكز الثقافية بتكنولوجيايات الإعلام و الاتصال و إنشاء نقاط اتصال جماعية.
- ◀ ربط المكتبات العمومية بتكنولوجيايات الإعلام و الاتصال. و تأسيس مكتبات افتراضية من شأنها المساهمة في تحصيل العلم و المعرفة و تطوير التنوع الثقافي و اللغوي.
- ◀ ربط المؤسسات التعليمية بالإنترنت (مع تكييف البرامج التربوية) و ربط المستشفيات و الجامعات و مراكز البحث بتكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.
- ◀ توفير النفاذ إلى تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال لأكثر من نصف سكان المعمورة.

يجب التركيز على تعزيز الموارد البشرية من خلال التكوين وإعادة التأهيل، بما في ذلك فئة المسنين والمعاقين وكل الفئات المحرومة والمستضعفة، إذ ينبغي لتكنولوجيايات الإعلام و الاتصال أن توفر لجميع المواطنين إمكانية الحصول على المعلومات و المعرفة في أي نقطة من التراب الوطني، شرط أن يتم توفير وسائل الربط بأسعار معقولة.

إن الحصول على المعلومات الرسمية ذات الطابع العام، لاسيما عن طريق الإنترنت، من شأنه الاستجابة لاحتياجات المواطنين و المتعاملين الاقتصاديين من المعلومات الضرورية لتأدية النشاط الاجتماعي والاقتصادي.

وبالتالي، فإن إنشاء الحكومة الإلكترونية من أجل تحسين فعالية الإدارة وشفافيتها، سيسمح بتقديم خدمات إلكترونية (e-services) كقيلة بتسهيل تفاعل المواطنين والشركات مع الإدارة العمومية.

ومن بين هذه الخدمات الإلكترونية، نذكر التعليم الإلكتروني و التكوين الإلكتروني و كذا الصحة الإلكترونية و التوظيف الإلكتروني، التي تساهم كلها في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، و تساعد، بالتالي، على تحقيق التنمية البشرية.

بالفعل، فمن حيث التعليم والتكوين، يلاحظ (عن البرنامج الدولي لتقييم مكتسبات الطلاب) وجود علاقة قوية بين النتائج التي حققتها البرامج التعليمية و بين التوصيل بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و استخدامها داخل الأسر.

فالطلاب الذين لا يستخدمون تكنولوجيات الإعلام و الاتصال يحصلون بشكل عام على نتائج أقل من أولئك الذين يستخدمون هذه التكنولوجيات بشكل فعال ومنتظم.

و عليه، لا بد من بذل الجهودات صوب المعلمين والآباء لجعلهم يساهمون في نشر الثقافة الرقمية.

أما في مجال الصحة، تواجه الحكومات مشاكل تتعلق بنوعية و فعالية أنظمتها الصحية، فضلا عن الصعوبات التي يواجهها المواطنون في الحصول على الرعاية الصحية، وذلك على الرغم من الارتفاع المستمر للنفقات المخصصة لهذا القطاع. فإدراكا منها لما تتيحه تكنولوجيات الإعلام و الاتصال لتحسين أنظمة الرعاية الصحية التابعة لها، طورت عدة بلدان هياكل أساسية للمعلومات، تعتمد على التوصيل ذي الدفق السريع و وفرت التطبيقات المتعلقة بالطب عن بعد وتسيير ملفات المرضى و متابعة أداءات الرعاية الصحية عن بعد و كذا التطبيقات المتصلة بتحسين خدمات التشخيص والتكنولوجيات التصويرية.

وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتوظيف، تبين مختلف الدراسات التي أجريت في جميع أنحاء العالم، لاسيما في البلدان المتقدمة، أن تكنولوجيات الإعلام و الاتصال تساهم بما يعادل 0,5 إلى 1 نقطة من النمو في الناتج الداخلي الخام سنويا وأن حصة العقود ذات المدة غير المحدودة في قطاع تكنولوجيات الإعلام و الاتصال أعلى مما هي في مجالات النشاط الأخرى.

فقد بلغ قطاع تكنولوجيات الإعلام و الاتصال نسبة 5,6 % من الناتج الداخلي الخام في الاتحاد الأوروبي و يمثل 25% من جهود البحث بين عامي 2000 و 2003 . كما حقق تجسنا قدره 45% على الأقل في الإنتاجية بين 2000 و 2004.

تساهم تكنولوجيات الإعلام و الاتصال كذلك في عمليات التوظيف، حيث تنشأ مواقع على شبكة الأنترنت لجمع طلبات وعروض العمل. فقد تمكن موقع، يربط بين مواقع 50 بلدا مختلفا، من عرض أكثر من 30 مليون سيرة ذاتية و 300 000 عرض عمل في سنة 2003.

و في إطار برنامج 2010i ، خصص الاتحاد الأوروبي للفترة ما بين 2007 و 2013، ميزانية قدرها 3,6 مليار أورو كمساعدات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الابتكار و تحسين القدرة التنافسية، منها 730 مليون أورو لدعم إستراتيجية تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

أما بالنسبة للاستخدامات الأكثر شيوعا للأنترنت، فهي تتعلق بتنمية المعارف (66 %) و بالتواصل (56 %) والعمل في المنزل (54 %)، في حين أن 25 % منها فقط تخص عمليات الشراء

بالرغم من كون المعلومات عن المنتجات أو الخدمات تشكل أيضا قسما هاما من استخدامات الإنترنت (55%) (دراسة أجراها المجلس الأعلى للسمعي البصري بفرنسا سنة 2003)

تتقارب أوجه استخدام الإنترنت بشكل نسبي في مختلف دول الاتحاد الأوروبي، حيث نجد على رأس القائمة البريد الإلكتروني، ثم تليه عملية البحث عن المعلومات (أخبار أو معلومات عن السفر).

بعض الأمثلة للسياسات العمومية المعتمدة لتطوير مجتمع المعلومات.

باشرت بلدان كثيرة سياسات عمومية إستباقية لتطوير الاقتصاد الرقمي عن طريق تخصيص دعم قوي لقطاع تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.

نذكر على سبيل المثال، البرنامج الذي شرعت فيه كندا منذ عام 1997 بهدف تحويل البلد من خلال تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال، يدعى "توصيل الكنديين بالإنترنت". و تعتبر الحكومة الالكترونية ركيزة هذا البرنامج الرامي إلى تخفيف تكاليف الإدارة و تقريبها من المواطن. وهكذا، ففي عام 2003، أصبح من الممكن الاستفادة من العديد من الخدمات العامة على شبكة الإنترنت، مثل كشف ضريبة الأملاك و الأداءات الاجتماعية والصحة وعدد من الخدمات الحكومية الأخرى. و منذ 10 سنوات، يساهم قطاع تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال وحده بنسبة تصل 10% من النمو في كندا. و في سنة 2006 أسهم هذا القطاع بنسبة 5.4% من الناتج الداخلي الخام و وفر 566 000 منصب عمل.

أما كوريا، فقد أصبحت رائدا في سوق العالمية في مجال تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال بفضل سياسة التطوير التي انتهجتها في هذا القطاع. ففي عام 2005، احتلت كوريا المرتبة الثانية من حيث نسبة التجهيز الفردي بمعدات النفاذ إلى الإنترنت ذي الدفق السريع، حسب ما أوردته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما تم التركيز على تطور خدمات الحكومة الإلكترونية، حيث تمثل نسبة الاستثمارات في مجال تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال نحو 40% من مجموع الاستثمارات في البحث – التطوير في البلاد.

و بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي في مجال تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال، قدمت كوريا العديد من الحوافز (معدل تشجيعي في الضريبة و مجانية الإيجار و برامج التكوين، الخ). و حققت صناعات تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال نسبة 38% من إجمالي صادرات كوريا في عام 2005، بفضل متعاملتيها الصناعيين الذين يتحلون مواقع رائدة عالميا في صناعة الهاتف النقال و الأجهزة الإلكترونية الواسعة الاستهلاك.

أما اليابان فقد انتهجت سياسة نشطة في صناعات إنتاج المضامين الرقمية، و هي سوق تتمتع بإمكانيات عالية للغاية لتحقيق النمو و خلق فرص العمل.

و سطرت الدنمارك لنفسها هدف تعزيز البلاد على شكل مجتمع المعرفة، مع إعطاء الأولوية لثلاث نقاط: الرقمية للمواطن و قطاع الأعمال و القطاع العام.

و تبنت النرويج، من جهتها، سياسات تركز على النظم الرقمية، مع إعطاء الأولوية للتعليم و لفعالية القطاع العمومي، إذ أن الهدف هو ضمان الانتقال إلى اقتصاد قائم بكثافة على المعرفة، تحسبا لنفاذ موارد النفط والغاز.

أما الهند التي تطمح أن تتبوأ مكانة ضمن القوى العظمى العالمية في مجال تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال، فتسجل نموا متزايدا بفضل تطوير الخدمات المعلوماتية (البرمجيات ومراكز النداء) وخدمات الاتصالات. كما طور هذا البلد، في هذا الصدد، رؤية منسجمة و متناسقة في كل الإدارات.

إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013":

لقد هيئت الجزائر حقا، في كنف تنفيذ السياسة القطاعية للبريد و الاتصالات منذ سنة 2000، محيطا قانونيا ومؤسساتيا محفزا لروح المنافسة و مساعدا على تحسين الاستفادة من خدمات الاتصالات، لاسيما في الهاتف النقال، لكنها، في المقابل، لم تنتهج إستراتيجية واضحة ومنسجمة من شأنها تجسيد مجتمع معلومات حقيقي و اقتصاد رقمي.

يتم قياس التقدم المحرز في تشييد مجتمع المعلومات و تقييم وضعية قطاع تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال عموما من خلال جملة من المؤشرات المقارنة تمكن من تحديد مكانة بلدنا على الساحة الدولية. و يتعلق الأمر بما يلي:

- مؤشر الجدوى الرقمية،
- مؤشر النفاذ الرقمي،
- مؤشر التحضير الإلكتروني (e-préparation)،
- مؤشر نشر تكنولوجيايات الإعلام والاتصال،
- مؤشر التحضير فيما يتعلق بالحكومة الإلكترونية.

يتضح من تحليل مكانة بلدنا من خلال هذه المؤشرات أن الجزائر ما زالت تعاني بعض التأخر، إذ تدرج ضمن البلدان ذات النتائج المتوسطة.

و لتحسين هذا الوضع، فإن بلدنا بحاجة إلى تنفيذ إستراتيجية ذات أهداف نوعية و كمية محددة بوضوح.

بالفعل ، أصبح من الضروري تحديد و تنفيذ رؤية مستقبلية و مقاربة عملية لجعل مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي يؤثران في النمو الاقتصادي و يشكلان اقتصادا بديلا للموارد النفطية، على غرار ما هو معتمد في البلدان المذكورة أعلاه.

بالتالي، فإن إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية -2013" تدرج ضمن هذه الرؤية الرامية إلى بروز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري، مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة والسريعة التي يعيشها العالم. و تهدف هذه الإستراتيجية، التي تتضمن خطة عمل متماسكة وقوية، إلى تعزيز أداء الاقتصاد الوطني والشركات والإدارة. كما أنها تسعى إلى تحسين قدرات التعليم والبحث والابتكار و إنشاء كوكبات صناعية في مجال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال و رفع جاذبية البلد وتحسين حياة المواطنين من خلال تشجيع نشر واستخدام تكنولوجيايات الإعلام والاتصال.

تتمحور خطة العمل هذه حول ثلاثة عشر محور رئيسية، حيث تم إعداد قائمة جرد للوضع بالنسبة لكل محور من هذه المحاور الرئيسية مع تحديد الأهداف الرئيسية والأهداف الخاصة المزمع تحقيقها على مدى السنوات الخمس المقبلة و ضبط قائمة الإجراءات اللازمة لتنفيذها.

المحور الرئيسي "أ": تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية.

سيحدث إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتعزيز استخدامها في الإدارة العمومية تحولا كبيرا في أساليب تنظيمها وعملها، مما سيجعلها تعيد النظر في كيفية سيرها وتنظيمها و تكييف الخدمة المقدمة للمواطنين بشكل أنسب، لاسيما من خلال وضع خدماتها المختلفة على شبكة الأنترنت.

بالفعل ، تسمح تكنولوجيات الإعلام والاتصال، لاسيما شبكة الأنترنت، بإنشاء "فضاء اتصال مستقل عن التوقيع المادي" و يتيح توفر المعلومات في أي وقت وفي أي مكان. ولهذا ينبغي فك مركزية تسيير المعلومات أينما كان ذلك ممكنا و حيثما توفرت أفضل المعارف، من أجل تحسين نوعية عملية صنع القرار.

و في هذا السياق، تم وضع أهداف خاصة و أحيانا مشتركة، لكل دائرة وزارية. و هي تخص الجوانب التالية:

- استكمال البنى الأساسية المعلوماتية،
- وضع نظم إعلام مندمجة،
- نشر تطبيقات قطاعية متميزة،
- تنمية الكفاءات البشرية،
- تطوير الخدمات الالكترونية لفائدة المواطنين والشركات والعمال و الإدارات الأخرى.

المحور الرئيسي "ب": تسريع استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في الشركات.

تمثل اليوم وسائل التسيير و الإدارة المطورة حول تكنولوجيات الإعلام و الاتصال الضمان الوحيد لبقاء شركاتنا في ظل العولمة. ففضل الأنترنت، أصبحت السوق عالمية في اقتصاد يعتمد على المعرفة كقيمة أساسية.

فاستخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال أضحى أمرا ضروريا من أجل تحسين الأداء و رفع القدرة التنافسية لدى الشركات و تمكينها، بالتالي، من الاستفادة من الفرص التي تتيحها سوق أوسع و فائقة النشاط. كما أن ذلك يوفر مصادر دخل جديدة و يمكن من تحسين العلاقات مع الزبائن و الشركاء و يساعد، بشكل عام، على تحقيق فاعلية أكبر بفضل استخدام نظم تسيير المعارف.

و لهذا، تم تحديد الهدف الأساسي المتمثل في إدماج تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في القطاع الاقتصادي و دعم تملك تكنولوجيات الإعلام و الاتصال من قبل الشركات. و تترتب عن ذلك الأهداف الخاصة الثلاثة التالية:

- ◀ دعم تملك تكنولوجيات الإعلام و الاتصال من قبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،
- ◀ تطوير تطبيقات لتحسين أداء الشركات،
- ◀ تطوير عرض خدمات إلكترونية من طرف الشركات.

المحور الرئيسي "ج": تطوير الآليات و الإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات و شبكات تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.

من الضروري مواصلة عملية تعميم النفاذ إلى الأنترنت، إذ يجب أولا توسيع هذا النفاذ من أجل السماح لكل مواطن، أينما وجد عبر التراب الوطني، بالاستفادة من الخدمات العمومية الإلكترونية و من قاعدة المعارف و العلم الهائلة المتمثلة في الأنترنت.

و من الضروري إرفاق البرامج التجهيز و تطوير التوصيلات ذات الدفق السريع و المضامين المتعددة الوسائط ببرامج تكوين من أجل تسريع عملية تعميم استعمال تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.

بالتالي، تشكل عملية تعميم النفاذ إلى الأنترنت هدفا رئيسيا يتفرع بدوره إلى ثلاثة أهداف خاصة، هي:

- ◀ إعادة بعث عملية "أسرتك" عن طريق توفير حواسيب شخصية و خطوط توصيل ذات الدفق السريع مع توفير التكوين و مضامين متميزة لفائدة كل فئة من فئات المجتمع،
- ◀ الزيادة بقدر معتبر في عدد الفضاءات العمومية الجماعية و محلات الأنترنت و المنصات المتعددة الوسائط و الحظائر المعلوماتية و دور العلم و دور الثقافة، الخ.
- ◀ توسيع الخدمة العامة لتشمل النفاذ إلى الأنترنت.

المحور الرئيسي "د": دفع تطوير الاقتصاد الرقمي.

يتمحور الاقتصاد الرقمي حول ثلاث مكونات أساسية: البرمجية، الخدمات و التجهيز.

هناك عدد من الحوافز التي من شأنها تشجيع إنشاء الشركات في مجال إنتاج المضامين المحلية بصفقتها محركا للابتكار، رغم ما يعانيه هذا المجال من نقائص. فمن الممكن تفعيل خبرات و مهارات المؤسسات الجزائرية العاملة في ميدان تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال و تصديرها نحو أسواق أخرى. في هذا السياق، يتمثل الهدف الرئيسي المسطر ضمن هذا المحور في تهيئة الظروف المناسبة لتطوير صناعة تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال تطورا مكثفا.

و يمكن تفريع هذا الهدف الرئيسي إلى أربعة أهداف خاصة كبرى، هي:

- ◀ مواصلة الحوار الوطني بين الحكومة و الشركات و الذي تمت مباشرته في إطار إعداد إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية"،
- ◀ توفير كل الظروف الملائمة لتثمين الكفاءات العلمية و التقنية الوطنية في مجال إنتاج البرمجيات و توفير الخدمات و التجهيز،
- ◀ وضع إجراءات تحفيزية لإنتاج المضمون،
- ◀ توجيه النشاط الاقتصادي في مجال تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال نحو التصدير.

المحور الرئيسي "ه": تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات الدفق السريع و الفائق السرعة.

يجب أن تكون شبكة الاتصالات ذات الدفق السريع و الفائق السرعة قادرة على توفير القدرات الضرورية عبر كامل أرجاء الوطن بنوعية و أمان يستجيبان للمقاييس الدولية، إذ أن هذه الشبكة تمثل الأرضية التي تقوم عليها كل العمليات الرامية إلى اقتراح خدمات إلكترونية للمواطنين و الشركات و الإدارات.

في هذا الصدد، فإن الهدف الرئيسي المقرر لهذا المحور يتمثل في: إنجاز بنية تحتية للاتصالات ذات الدفق السريع و الفائق السرعة، تكون مؤمنة و ذات خدمات عالية الجودة.

و يتفرع هذا الهدف الرئيسي إلى أربعة أهداف خاصة، هي:

◀ تأهيل البنية التحتية الوطنية للاتصالات،

◀ تأمين الشبكات،

◀ نوعية خدمات الشبكات،

◀ التسيير الفعال لاسم نطاق « dz ».

المحور الرئيسي "و": تطوير الكفاءات البشرية.

يجب إرفاق تعزيز البنى التحتية و تعميم النفاذ إلى تكنولوجيات الإعلام و الاتصال بإجراءات ملموسة في مجال التكوين و تطوير الكفاءات البشرية من أجل تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و ضمان تملكها على جميع المستويات.

و لتحقيق هذا الهدف الرئيسي، تم تحديد هدفين خاصين، هما:

◀ إعادة النظر في برامج التعليم العالي و التكوين المهني في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

◀ تلقين تكنولوجيات الإعلام و الاتصال لجميع الفئات الاجتماعية.

المحور الرئيسي "ز": تدعيم البحث – التطوير و الابتكار.

يستلزم الاقتصاد القائم على المعرفة تفاعلا قويا بين البحث – التطوير و عالم الاقتصاد، إذ أن الابتكار هو الذي يضمن تطوير المنتجات و الخدمات ذات القيمة المضافة في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

لهذا الغرض، يخص الهدف الرئيسي لهذا المحور تطوير المنتجات و الخدمات ذات القيمة المضافة في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، عن طريق تعزيز نشاط البحث –التطوير و الابتكار.

و تشمل الأهداف الخاصة في هذا الصدد:

التنظيم و البرمجة و تثمين نتائج البحث و حشد الكفاءات و تنظيم نقل التكنولوجيا و المهارات.

المحور الرئيسي "ح": ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني.

يستنتج من دراسة جميع الترتيبات التشريعية القائمة أن الترسانة القانونية الجزائرية لا تغطي كل المسائل القانونية المترتبة عن استخدام وتطوير تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و تشييد مجتمع المعلومات. و عليه، لا بد من ضبط مستوى الإطار القانوني تماشياً مع الممارسات الدولية و متطلبات مجتمع المعلومات و مع الأخذ بعين الاعتبار التجربة المعاشة و كل النقائص الملاحظة والصعوبات المسجلة.

و بالتالي، فإن الهدف الرئيسي يتمثل في تهيئة مناخ من الثقة يشجع على إقامة الحكومة الإلكترونية و هذا الهدف الرئيسي يستلزم بدوره هدفاً خاصاً يتعلق بتحديد إطار تشريعي وتنظيمي ملائم.

المحور الرئيسي "ط": الإعلام و الاتصال.

يظطلع الإعلام و الاتصال بدور هام و متنام في الاقتصاد القائم على المعرفة، حيث يشكل الإعلام قيمة أساسية تتحول عند تحصيلها إلى معرفة يضيف عليها الاتصال ثراءً و أهمية أكبر.

فقد شهدت الصحافة المتخصصة في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال تطوراً حقيقياً، إذ بعد أن كانت العناوين منعقدة في هذا المجال سنة 2000، تجاوزت 15 في سنة 2008.

و يتعلق الهدف الرئيسي لهذا المحور بالتحسيس بدور تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في تحسين معيشة المواطن و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للبلد.

في هذا السياق، قد تم تحديد الأهداف الخاصة التالية:

- ◀ إعداد و تنفيذ مخطط اتصال حول مجتمع المعلومات في الجزائر،
- ◀ إقامة نسيج جمعي كامتداد للمجهود الحكومي.

المحور الرئيسي "ي": تثمين التعاون الدولي.

يتصف التعاون الدولي مع البلدان الأخرى في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال بعدد هائل من المشاريع المبعثرة، لاسيما مع الإتحاد الأوروبي في إطار مشروع MEDA II.

و على الرغم من تشابه المشاريع و تكرارها، لم يتم التوصل إلى تراكم في المعارف، يكون كفيلاً بضمان استمرارية المشاريع و انتشارها.

يتمثل الهدف الرئيسي للتعاون الدولي في تملك التكنولوجيات و المهارات و كذا إشعاع صورة البلد.

و يتفرع هذا الهدف الرئيسي إلى هدفين خاصين، هما:

- ◀ المشاركة الفعالة في الحوار و المبادرات الدولية،
- ◀ إقامة شراكات إستراتيجية بهدف تملك التكنولوجيات و المهارات.

المحور الرئيسي "ك": آليات التقييم و المتابعة.

تشكل موثوقية و فعالية تقييم عملية تشييد مجتمع المعلومات و الاقتصاد القائم على المعرفة ضمانات لجدوى و نجاعة المخطط الإستراتيجي، حيث يواكب هذا التقييم كل مراحل عملية إعداد و تنفيذ و تحقيق العمليات التي من شأنها السماح بتجسيد أهداف إستراتيجية "الجزائر الالكترونية 2013".

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا المحور في تحديد نظام مؤشرات متابعة و تقييم تسمح بقياس مدى تأثير تكنولوجيات الإعلام و الاتصال على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، من جهة، و بإجراء تقييم دوري لتنفيذ المخطط الإستراتيجي "الجزائر الالكترونية 2013"، من جهة أخرى.

يتشكل هذا الهدف الرئيسي من الهدفين الخاصين التاليين:

- ◀ إعداد الإطار التصوري لنظام مؤشرات نوعية،
- ◀ إعداد قائمة مؤشرات ملائمة.

المحور الرئيسي "ل": إجراءات تنظيمية.

يستلزم تنفيذ إستراتيجية تطوير مجتمع المعلومات دعما مؤسساتيا هاما، يأخذ بعين الاعتبار الطابع المتعدد الأبعاد لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

و لقد وضع بلدنا، في إطار إصلاحات قطاع الاتصالات، هياكل دعم لسياسته في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال. و ترتب عن هذه الإصلاحات تحويل وزارة البريد و المواصلات سابقا إلى وزارة البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، إلى جانب إنشاء شركتين منفصلتين "اتصالات الجزائر" و "بريد الجزائر" و إقامة سلطة ضبط (سلطة ضبط البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية)، مما سمح بالفصل بين الاستغلال و الضبط و رسم السياسة القطاعية.

إضافة إلى ذلك، و في إطار تحضير السياسة الموجهة لترقية مجتمع المعلومات و الاقتصاد الرقمي، تم تشكيل لجنة وزارية تدعى "اللجنة الإلكترونية"، يرأسها السيد رئيس الحكومة و تضم الوزراء المعنيين بهذا المجال. كما تم تشكيل لجنة تقنية لتوفير الدعم التقني لهذه اللجنة الإلكترونية.

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا المحور في وضع تنظيم مؤسساتي متناسق، يتمحور حول ثلاثة مستويات: التوجيه و التنسيق بين القطاعات و التنفيذ. و سيضمن هذا التنظيم التنفيذ الفعلي للمخطط الإستراتيجي الطموح "الجزائر الإلكترونية 2013" بفضل تأطير فعال و متابعة دائمة و تنسيق منسجم بين مختلف الفاعلين المعنيين.

في هذا الصدد، تتمثل الأهداف الخاصة الواجب تحقيقها في:

- ◀ تدعيم الانسجام و التنسيق وطنيا و بين القطاعات،

← تدعيم قدرات التدخل على مستوى القطاعات و الهيئات المتخصصة.

المحور "م": الموارد المالية

يستلزم تنفيذ إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013" موارد مالية معتبرة يستحيل توفيرها من مصدر واحد. و بالتالي، لا بد من استغلال جميع مصادر التمويل المتاحة استغلالا جيدا. كما أنه يجب أن تكون الإجراءات، التشريعية أو التنظيمية أو المادية، مقرونة بتقييم مالي دقيق إلى أبعد حد ممكن. و يستلزم الأمر أيضا ترتيب هذه الإجراءات حسب تأثيرها على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

يحدد برنامج ميزانية إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 وفق المراحل التنفيذية المرتقبة؛ و سيتم عرضه سنويا إلى غاية استكمالها مع تدقيقه بصفة شاملة على مدى فترة 2009 – 2013.

المنهجية المطبقة لإعداد إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013"

لقد تم إعداد الوثائق المتضمنة تقييما للوضع الراهن و المحددة للأهداف والأعمال الواجب تنفيذها، بالتشاور مع جميع الهيئات و الدوائر الوزارية، فضلا عن المتعاملين العموميين و الخواص الناشطين في مجال تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.

تم، كذلك، إشراك الأوساط العلمية والأسرة الجامعية في إثراء الأفكار وتوضيح رؤى مختلف الجهات المشاركة في تنفيذ الخطة المتعددة القطاعات لتطوير تكنولوجيايات الإعلام والاتصال.

أ. تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة

تتواصل الابتكارات في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال بوتيرة متسارعة، بفضل التقارب الرقمي: حيث تضاعف طاقة الحواسيب كل سنتين، بينما تتراجع أسعارها بمقدار النصف خلال نفس الفترة. ومع ذلك، أضحى الفارق بين التطور التكنولوجي وتطور المجتمع أضيق من أي وقت مضى، على الأقل في البلدان المتقدمة.

فالابتكارات تستوعب و تدمج بشكل شبه فوري لأنها تحقق الحلم الأزلي للإنسان الذي يطمح أن يكون حاضرا في كل مكان في آن واحد، والاطلاع على كل شيء في أي وقت، إذ لا حدود جغرافية تحول دون ذلك و حتى البعد الزمني نفسه تم تجاوزه بفضل تكنولوجيات الإعلام والاتصال التي أحدثت ثورة في أسلوب الحياة والعمل، بل أوجدت شكلا جديدا من المجتمع باستخدامات و متطلبات جديدة.

في الجزائر، انطلقا من تقييم الوضع الذي أجري إطار إعداد إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013"، يتبين أنه على الرغم من الاستثمارات خلال السنوات الخمس الماضية، لا تزال أعمال عصرنة الإدارة بواسطة تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و توفير الخدمات عبر شبكة الانترنت غير مكتملة و غير مثمّنة. و السبب الرئيسي في ذلك هو غياب خطط عمل ذات أهداف محددة بوضوح، سواء على مستوى القطاعات أو على الصعيد الوطني. بيد أنه على الرغم من ذلك، نفذت أعمال في هذا الصدد سمحت بتحقيق نتائج و التعرف على العوائق.

ينبغي أن تكون قطاعات التعليم العالي والبحث العلمي والتربية الوطنية والتكوين المهني بمثابة القوة الدافعة لتطوير مجتمع المعلومات. و إدراكا لهذا الواقع، بذلت السلطات العمومية جهود كبيرة في مجال حوسبة المؤسسات التابعة للمنظومة التربوية. و قد سمحت السياسة الحوسبة هذه بتحقيق نتائج مُرضية، لاسيما في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي. ومع ذلك، فإن نسبة عدد الطلاب / حاسوب وعدد المعلمين / حاسوب لا تزال مرتفعة جدا، إذ تقدر بـ: 45.000 حاسوب لمليون طالب و 30.000 أستاذ.

أما بالنسبة لقطاع التربية، تم تنفيذ عمليات تجهيز المؤسسات التعليمية في السنوات الأخيرة، حيث تم تركيب 56.744 حاسوب في الثانويات و الإكاليات والمدارس، مما سمح بتحقيق النسب التالية: حاسوب واحد لـ 36 تلميذا في الطور الثانوي و حاسوب واحد لـ 118 تلميذا في الطور المتوسط، و حاسوب واحد لـ 5.563 تلميذا في الطور الابتدائي.

فيما يتعلق بالتكوين المهني، فإن استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال يتطور كذلك في مؤسسات التعليم والتكوين المهنيين في شكل أرضيات التعليم عن بعد و التمكين من الاطلاع على فرص التكوين وتطوير المضامين الإلكترونية...

و نظرا لأهمية هذه القطاعات الثلاثة، حددت لها أهداف دقيقة تم تفعيل خطة عمل ترمي إلى بلوغ استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال على نطاق واسع في أوساط الأساتذة والطلبة والتلاميذ.

الأهداف

تتمثل الأهداف الرئيسية للإدارة الإلكترونية على المستويين القطاعي و الأفقي في:

- عصرنة الإدارة من خلال إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال،
- تقريب الإدارة من المواطن عن طريق تطوير الخدمات الإلكترونية.

الهدف الرئيسي أ1. عصرنة الإدارة من خلال إدخال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

سيحقق إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية تحولا كبيرا في أساليب التنظيم والعمل. و للنجاح في هذا التحول والاستفادة من مزاياه سيتم إصلاح الإجراءات الإدارية و فك مركزية الحوكمة مع إدخال أدوات جديدة في التسيير و اتخاذ القرار.

وسينفذ هذا الهدف الرئيسي من خلال مجموعة من الأعمال عددها 377.

الهدف الخاص أ1.1. استكمال الشبكات و المنظومات على مستوى الشبكات الداخلية (Intranets) والشبكات المحلية: 130 عملية.

تبين في الملحق العمليات التي تتكفل بها مختلف الوزارات في هذا الإطار. وهي تتعلق بتطوير وسائل نقل المعلومات إرسالها.

حددت لهذا الهدف الخاص أربعة أنواع من العمليات، هي:
العمليات من أ1 إلى أ51. إقامة شبكات WAN (51 عملية). تخص هذه العمليات إقامة دعامات تراسل المعلومات الجغرافية، بين الولايات مثلا.

العمليات من أ52 إلى أ67. إقامة شبكات LAN (16 عملية). خلافا لشبكات WAN، تمرر الشبكات LAN المعلومات في حيز جغرافي محدود نسبيا، كما هو الحال في مقر وزارة.

العمليات من أ68 إلى أ116. اقتناء و تجديد حظيرة التجهيزات المعلوماتية (49 عملية). تشمل أساسا هذه الجملة من العمليات اقتناء الحواسيب والأجهزة الطرفية التي يمكن أن يتباين أداؤها تباينا كبيرا.

العمليات من أ117 إلى أ130. اقتناء نظم صوتية و تجهيزات التحاور المرئي و غيرها من المعدات الخاصة (14 عملية). تخص عامة هذه العمليات اقتناء نظم الاتصال عن طريق الصوت والصورة، المسماة "visiophones". و تشمل أيضا اقتناء نظم سمعية وبصرية لاستخدامات محددة، مثل التسجيل و الرقمنة أو شراء معدات خاصة بمهن معينة.

الهدف الخاص أ2.1. نظم المعلومات (معدات تخطيط موارد المؤسسات "ERP"، قواعد البيانات): 106 عملية.

بالنسبة لهذا الهدف ستنفذ ثمانية (8) أنواع من العمليات، تتمثل في:

العمليات من أ131 إلى أ151. تفعيل نظم اقتناء نظم المعلومات الجغرافية (S.I.G): (21 عملية). تسمح نظم المعلومات الجغرافية بتنظيم البيانات و عرضها في الفضاءات الجغرافية. فهي ضرورية لتحليل البيانات من قبل البلدية و الدائرة و الولاية.

العمليات من 152 إلى 165. اقتناء البرمجيات: (14 عملية). تشمل هذه العمليات اقتناء أدوات برمجيات لمختلف التطبيقات ذات الصلة بمهام الإدارة.

العمليات من 166 إلى 176. تفعيل حلول لرقمنة البطاقات: (11 عملية). تهدف هذه العمليات إلى رقمنة المعلومات للحفاظ عليها أو معالجتها بالحاسوب. و تعتبر هذه المرحلة الرامية إلى رقمنة المستندات، مهما كانت طبيعتها، ضرورية، إذ تسمح بجعل المعلومات رقمية و تيسر، بالتالي الوصول إليها عن بعد على الفور.

العمليات من 177 إلى 190. تفعيل نظم التسيير الإلكتروني للمستندات (GED): (14 عملية). تسمح هذه النظم بحيازة و تخزين وحفظ الوثائق في شكل إلكتروني.

العمليات من 191 إلى 227. نظم المعلومات وقواعد البيانات: (37 عملية). تعتبر المعلومات من صلب الإدارة الإلكترونية، إذ تشمل كل الموارد التي تسمح بحيازة وإدارة وتخزين ومعالجة ونقل ونشر المعلومات التي تكتسي أشكالاً متنوعة: النصوص و التسجيلات الصوتية والصور والبيانات المشفرة... و تتكون هذه النظم عموماً من معدات تخطيط موارد المؤسسات "ERP" و تطبيقات متميزة. أما قواعد البيانات، فهي تسمح بتخزين كميات كبيرة من المعلومات لتسهيل معالجتها.

العملتان 228 و 229. إنشاء مكتبة إلكترونية و دليل إلكتروني: (عملتان). تسمح المكتبة الإلكترونية بالوصول عبر شبكة الأنترنت إلى الوثائق من مختلف الأنواع. فالتقارب الرقمي يتميز بإتاحة إمكانية الوصول إلى أي نص أو تسجيل صوتي أو صورة أو غيرها من البيانات المشفرة بصفة بسيطة وموحدة. أما الدليل الإلكتروني، فمن بين ما يسمح به تحديد مواقع الأشخاص من خلال عنوان جغرافي أو إلكتروني.

العمليات من 230 إلى 233. إعداد مخطط توجيهي للحوسبة: (4 عمليات). يحضر المخطط التوجيهي لتطوير و تكييف المحيط المعلوماتي. ولهذا فإنه يشكل، دون جدل، أداة ضرورية للتخطيط.

العمليات من 234 إلى 236. اقتناء نظم تخطيط موارد المؤسسات "ERP": (3 عمليات). تدمج جميع النظم المحوسبة التي تسمح بالتسيير الأمثل للمؤسسات، إذ تشمل وحدات خاصة بمختلف المجالات، مثل إدارة الإنتاج و تسيير الموارد البشرية والمحاسبة...

الهدف الخاص 3.1. التطبيقات الخاصة بالقطاع: 97 عملية.

بالنسبة لهذا الهدف، ستنفذ سبعة أنواع من العمليات المتمثلة في:

العمليات من 237 إلى 242. التقييس و التأمين: (6 عمليات). إن القصد من هذه العمليات هو إخضاع المعلومات لمقاييس لجعلها في متناول كل من يطلبها من خارج الإدارة. ومن الواضح أن هذه العملية يجب أن تقتصر بترتيبات أمنية لمنع النفاذ غير المرخص و تفادي إتلاف المعلومات.

العمليات من 243 إلى 252. نظام معلومات أفقي: (10 عمليات). ترمي هذه العمليات إلى جعل المعلومات في متناول الإدارات الأخرى.

العمليات من 253 إلى 309. نظم معلومات و تطبيقات حسب المهن: (57 عملية). تخص هذه العمليات تطوير تطبيقات متميزة.

العمليات من أ310 إلى أ314. تطوير أروضيات التعلیم عن بعد (e-Learning): (5 عمليات). إضافة إلى تطوير مضامين متميزة، يتطلب التعلّم عن بعد أيضا أدوات برمجية للتسيير التعلّمي و التسيير الإداري للتكوين.

العمليتان أ315 و أ316. نظم تسيير الميزانية (عمليتان). إن الغرض من هذه النظم هو تحسين تسيير ميزانية الإدارة بتسهيل إعدادها و تسيير تحليل النفقات.

العمليات من أ317 إلى أ319. نظم تسيير الموارد البشرية: (3 عمليات). تضمن هذه النظم إدارة الوقت و متابعة الأنشطة و تخطيط الموارد البشرية و التسيير الإداري للمُسْتخدمين و كذا تسيير و مراقبة المنافذ...

العمليات من أ320 إلى أ333. نظم تسيير: (14 عملية). أشارت عدة إدارات إلى اقتناء برمجيات تسيير دون تحديد طبيعتها. و عليه، قد تكون هذه العمليات متصلة بتسيير الموارد البشرية والميزانية أو غير ذلك.

الهدف الخاص أ4.1. التكوين: 44 عملية.

تنفذ خمسة أنواع من العمليات لتحقيق هذا الهدف الخاص.

العمليات من أ334 إلى أ338. استغلال التعلیم عن بعد (e-Learning): (5 عمليات). للتعلّم عن بعد مزايا أكيدة، منها الاستقلال تجاه الفضاء الجغرافي. و هذه الميزة مفيدة للغاية حينما يكون عدد المدرّبين غير كاف، مثل ما هو الحال في غالب الأحيان في بلدنا.

العملية أ339. التوعية: (عملية واحدة). يمكن اعتبار التوعية كعملية تكوين تكون الغاية منها ليس تلقين المهارات، بل رفع درجة الوعي حول موضوع معين.

العملية أ340. تطوير برامج تكوين: (عملية واحدة). إن تطوير البرامج هو الخطوة الأولى في أي عملية تكوينية.

العمليات من أ341 إلى أ344. تكوين المُكَوّنين: (4 عمليات). يعتبر نقص موارد التكوين واقعا تواجهه عدة وزارات. فتكوين المُكَوّنين يسمح بالزيادة في عدد الأساتذة.

العمليات من أ345 إلى أ377. عمليات تكوين أخرى: (33 عملية). يتعلق الأمر بتكوين تأهيلي يتوج بشهادة اعتماد.

الهدف الرئيسي 2. تقريب الإدارة من المواطن بتطوير الخدمات الإلكترونية.

يتفرع عنه نوعان من الأهداف الخاصة: الأفقية و العمودية.

الهدف الخاص أ1.2. تطوير تطبيقات حكومية أفقية (خدمات إلكترونية موجهة إلى الإدارات): 44 عملية.

لتحقيق تسيير الإجراءات الإلكترونية بين مختلف إدارات الدولة و بين مختلف مستويات الحكومة بصفة أمنة و تفاعلية، ينبغي أولاً إقامة شبكة بين الإدارات، تعتمد على بنية تحتية للاتصالات ذات دفق سريع و مؤمنة، لضمان تبادل المعلومات والبيانات. و سيتحقق هذا الهدف من خلال العمليات التالية:

العملية 378. إقامة مخطط توجيهي للإدارة الإلكترونية. إن الهدف من هذا المخطط التوجيهي هو وضع تدابير لتسهيل إنجاز المساعي الإدارية إلكترونيا وإيجاد محيط تنظيمي وقانوني للتوقيع الإلكتروني على وثائق الإدارات العمومية. و سيتشكل هذا المخطط التوجيهي من المخططات التوجيهية التنفيذية القطاعية و المخطط التوجيهي المعلوماتي الإستراتيجي.

العملية 379. وضع قواعد مرجعية للمواءمة يتعلق الأمر بمجموعة من القواعد و المعايير والمقاييس التي ستفرض جميع نظم المعلومات في الإدارة العمومية.

العملية 380. وضع قواعد أمنية مرجعية. يتطلب تطوير الإدارة الإلكترونية إيجاد مناخ من الثقة. و لذلك، فمن الضروري تأمين المعلومات حين إجراء عمليات التبادل أو المعالجة أو التخزين.

العملية 381. إقامة بوابة الحكومة الإلكترونية. من أجل النجاح في إقامة حكومة إلكترونية ناجعة و فعالة في المدى القريب، فإنه من الأهمية بمكان استكمال الصيغة النهائية لتصميم البوابة الفريدة للحكومة الإلكترونية، بحيث ستشكل هذه البوابة نقطة اتصال وحيدة تجاه المواطنين والإدارات.

العملية 382. تأمين شبكة الأنترانت الحكومية (RIG) و ضبط مستواها. ينبغي تدعيم كفاءات التسيير المؤمن و التطوري لشبكة الأنترانت الحكومية ضمن وزارة البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، سواء على المستوى المركزي أو بصفة مُفَرَّعة.

الخدمات الإلكترونية في اتجاه الإدارة العمومية:

العمليات من 383 إلى 419. بغرض تعزيز التبادلات الأفقية، سطررت بعض الإدارات العمومية تنفيذ 37 عملية من نوع G2G.

الهدف الخاص أ2.2. تطوير تطبيقات قطاعية في القطاع العمومي: خدمات إلكترونية تجاه المواطن و خدمات إلكترونية تجاه العمال و خدمات إلكترونية تجاه الشركات.

بالإضافة إلى عصرنة الإدارة، فإن جميع العمليات المذكورة أعلاه، ستمكن مختلف الدوائر الوزارية من تقديم خدمات إلكترونية للمواطنين (G2C)، والعمال (G2E) و المؤسسات (G2B). تشمل الخدمات الإلكترونية للإدارة تشكيلة واسعة من الأنشطة التي تجرى عن بعد بالوسائل الإلكترونية.

هناك أربعة مستويات من الخدمات الإلكترونية:

- **إعلامية:** تهدف هذه الخدمات إلى تأكيد تواجد الإدارة و إضفاء شفافية أكبر عليها.
- **التفاعلية:** في هذه الخدمات، يمكن إقامة تواصل في اتجاهين بين الإدارة والمواطنين، على سبيل المثال عن طريق البريد الإلكتروني أو استخدام محركات البحث للعثور على المعلومات أو تحميل و عرض الاستثمارات...
- **المعاملاتية:** تسمح هذه الخدمات للمرتفقين باستكمال معاملاتهم عبر الأنترنت دون الحاجة إلى التنقل.
- **التحول:** هذه الخدمات تستلزم إعادة تصور الإجراءات الإدارية لفائدة المواطن و ليس الإدارة العمومية.

العمليات من 420 إلى 866. هي مجموعة 447 عملية مقررة في هذا الإطار من قبل جميع الهيئات و الدوائر الوزارية بغرض التمكن من توفير:

- 295 خدمة إلكترونية تجاه المواطنين (112 إعلامية 183 تفاعلية)،
- 86 خدمة إلكترونية تجاه العمال (19 إعلامية و 67 تفاعلية)،
- 66 خدمة إلكترونية تجاه الشركات (24 إعلامية و 42 تفاعلية).

ب. تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في الشركات

لقد غيرت تماما تكنولوجيات الإعلام و الاتصال صيغ عمل الشركات، سواء في أدائها الداخلي أو في علاقاتها مع الزبائن و العمال و الشركاء و المُمَوَّنين. إن المصرفة الإلكترونية (e-banking) و الأعمال الإلكترونية (e-business) ثم التجارة الإلكترونية (e-commerce) في البلدان المتقدمة كانت وراء الانتشار المذهل لاستخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال. أما في الجزائر، فباستثناء بطاقات سحب الأموال و الإطلاع على الحساب البريدي الجاري، لا توجد أية خدمة أخرى، لاسيما في المعاملات التجارية.

فضعف معدل التوصيل بالعالم الخارجي أدى إلى عزلة شركائنا : فهي غير ظاهرة في الأسواق الخارجية و لا تؤثر في السوق المحلية.

إن إمكانات تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في تحسين القدرة التنافسية لا تزال غير معروفة لدى معظم رؤساء شركائنا.

الهدف الرئيسي ب. دعم القطاع الاقتصادي بإدماج تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

إن أدوات التسيير و الحوكمة المطورة حول تكنولوجيات الإعلام و الاتصال هي اليوم الضمانة الوحيدة لبقاء شركائنا في ظل العولمة، حيث يضيفي الأنترنت بعدا عالميا على السوق.

و لذلك، من المهم للغاية الإسراع في تنفيذ عمليات ملموسة كفيلة بتعزيز القطاع الاقتصادي بإدماج تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في شركائنا و دعمها في تملك هذه التكنولوجيات. وهذا هو الهدف الرئيسي المسطر للشركة الإلكترونية (e-entreprise).

الهدف الخاص ب1. تطوير عرض الخدمات الإلكترونية تجاه الشركات ذات النشاطات الرئيسية و الفرعية.

من أجل حمل الشركات على استخدام تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال، من المهم أن يوفر لها شركاؤها (المصارف و الهيئات العمومية و الخاصة وغيرها) خدمات إلكترونية. و في هذا السياق، سيتم تنفيذ العمليات التالية:

العملية ب1. المصرفة الإلكترونية (e-Banking): في إطار تعميم العملة الإلكترونية، من الضرورة يمكن الإسراع في إقامة و تشغيل نظام حديث للخدمات المصرفية الإلكترونية، يسمح للمصارف توفير خدمات إلكترونية لزيائنها، لاسيما المؤسسات، إضافة إلى إمكانية المتاحة لهذه البنوك لإجراء المعاملات الإلكترونية فيما بينها.

العملية ب2. الاستثمار الإلكتروني (e-Investissement): من الضروري إنشاء بوابة وحيدة خاصة بإنشاء الشركات الأعمال التجارية و جلب الاستثمار الخارجي.

العملية ب3. الأعمال الإلكترونية (e-Business): من المهم تقديم الدعم لتطوير تطبيقات تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال لدى الشركات مع تهيئة محيط تنظيمي ملائم و تقديم حوافز مالية في هذا الشأن.

العملية ب4. التموين الإلكتروني (e-Procurement): يتعلق الأمر بتطوير نظام لإبرام الصفقات العمومية للمشتريات مع وضع إجراء مُحَوَسَب موحد للإدارة المركزية و المحلية و للهيئات العمومية.

العملية ب5. السجل التجاري الإلكتروني (e-Registre de Commerce): تتمثل هذه العملية، الرامية إلى رفع نجاعة النشاط الاقتصادي، في إنشاء قاعدة بيانات آلية و إلكترونية لجميع الشركات.

العملية ب6. التجارة الإلكترونية (e-Commerce): تشمل هذه العملية استخدام الوسيلة الإلكترونية في العلاقة التجارية بين شركة و أخرى أو بين الشركات و الأفراد.

العملية ب7. ترحيل النشاطات (Outsourcing): يتعلق الأمر بتعزيز إدماج تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال بترحيل بعض الخدمات الإدارية التي ليست من الوظائف الأساسية للإدارة العمومية.

الهدف الخاص ب2. تطوير تطبيقات من أجل تحسين أداء المؤسسات الصغيرة جدا و المصغرة.

بالإضافة إلى الأعمال الإلكترونية بشكل عام، ينبغي وضع تطبيقات خاصة في المجالات ذات الأولوية بالنسبة لبلدنا و التي لم تشهد تطورا حقيقيا من حيث استخدام تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال (الزراعة و السياحة، الخ.). وفي هذا الصدد، يتعين تنفيذ العمليات الأربعة التالية:

العملية ب8. تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال في المستثمرات الزراعية. يتعلق الأمر باستخدام تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال كأداة لرفع الإنتاجية و تحسين جودة المنتجات.

العملية ب9. تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال في الصناعات الصغيرة جدا و المتوسطة TPMI. يمكن أن تضطلع تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال بدور رئيسي في القطاع الصناعي الثانوي من خلال إدخال نظم التسيير المَحْوَسَب و إقامة شبكات بين مختلف الشركاء.

العملية ب10. تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال في الوكالات السياحية. تشمل هذه العملية إنشاء مواقع إلكترونية لنشر معلومات حول المناطق و الأماكن السياحية و المنشآت الأساسية ذات الصلة (الفنادق، المطاعم، الخ).

العملية ب11. الإمداد الإلكتروني (e-Logistique) و التصنيع الإلكتروني (e-productique). تعتمد هذان المجالان على الإمكانيات التي توفرها نظم المعلومات و أدوات التعقب و التتبع (tracing and tracking)، نظام RFID.

الهدف الخاص ب3. دعم تملك تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يتبين من خلال تقييم الوضع الراهن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لاسيما الصغيرة جدا التي تمثل الغالبية العظمى منها، لا تستخدم تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال في سلسلة الإنتاج. و لذلك يستلزم تجسيد هذا الهدف تنفيذ العمليات التالية:

العملية ب12. إجراء تحليل شامل ودائم ودوري لاحتياجات الشركات الصغيرة و المتوسطة في مجال تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.

ينبغي القيام بتشخيص شامل ودائم ودوري في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تدارك النقص الحالي في المعلومات المتصلة بمدى تملك تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.

العملية ب13. منح حوافز مالية لاعتماد تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال في إطار تأهيل مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ج. تطوير آليات وحوافز تسمح باستفادة المواطنين من تجهيزات وشبكات تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.

لقد تبين من خلال تحليل سير عملية "أسرتك" و نتائجها أن الأسر بجميع فئات السكان تولي اهتماما لتطوير تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال في الجزائر. ومع ذلك ، نجد 2,5% فقط من الأسر الجزائرية مجهزة في آن واحد بحاسوب وخط التوصيل بالإنترنت ذي الدفق السريع.

لم تحقق عملية "أسرتك" أهدافها بسبب سوء إدارة العملية وانعدام التحكم فيها مجملا، مما أدى إلى انعدام الاهتمام و التمس لها لدى المواطن.

الهدف الرئيسي ج. تعميم النفاذ إلى الأنترنت.

يجب أن تستمر عملية تعميم النفاذ إلى الأنترنت في صيغة مختلفة، إذ ينبغي توسيع هذا النفاذ في المقام الأول من أجل السماح لأي مواطن، أينما وجد عبر التراب الوطني، بالاستفادة من الخدمات العمومية الإلكترونية و من القاعدة المعرفية و العلمية الهائلة المتمثلة في شبكة الأنترنت. ومن ثم يشكل تعميم النفاذ إلى الأنترنت هدفا رئيسيا.

الهدف الخاص ج1. إعادة بعث عملية "أسرتك" من خلال توفير الحواسيب الفردية وخطوط التوصيل ذات الدفق السريع و توفير التكوين و تقديم مضامين خاصة بكل فئة من فئات السكان.

أظهرت دراسات عديدة عبر العالم أن نجاح برامج "حاسوب لكل عائلة" مرتبط بالعناصر التالية:

- أهمية تحديد أهداف واضحة،
- ضرورة استهداف فئات معينة من السكان.

وفي هذا السياق، تقترح عدد من العمليات.

العملية ج1. إعداد ملف حول المقاربة الجديدة لعملية "أسرتك".

يجب اعتماد مقاربات جديدة تناسب احتياجات كل مجموعة من السكان.

العملية ج2. إعداد و تنفيذ عملية "أسرتك" الخاصة بقطاع التربية: حاسوب للتربية.

يجب على المنظومة التربوية اليوم تحضير التلاميذ، الذين يزيد عددهم عن 8 ملايين، لتبني التكنولوجيات الجديدة للمعلومات. وهذا يعني، أولاً، الحصول على الأجهزة والبرمجيات و تعلم استخدام التكنولوجيا.

العملية ج3. إعداد و تنفيذ عملية "أسرتك" الخاصة بالإدارة.

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لإستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013" في وضع في متناول المواطنين عددا من الخدمات الإلكترونية: الحالة المدنية والضرائب والعدالة و الإسكان و الطقس و الفواتير، الخ. و لتحقيق هذا الهدف، لا بد من تزويد كل موظف بحاسوب موصول بشبكة الأنترنت، خارج نطاق العمل.

العملية ج4. إعداد و تنفيذ عملية "أسرتك" الخاصة بقطاع الصحة.

إن استخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في قطاع الصحة مفيد للمرضى (متابعة الملفات على جميع مستويات سلسلة العلاج...) و للمهنيين العاملين في مجال الصحة (تحسين الكفاءات...)، وللبحث الطبي (الاستفادة من قاعدة المعرفة...).

العملية ج5. إعداد و تنفيذ عملية "أسرتك" الخاصة بالمهنة الحرة.

يتعامل المواطن يوميا مع بعض المهنيين مثل المحامين و الموثقين المحضرين القضائيين و وكلاء التأمين و شركات التأمين و الصحفيين ، إلخ. فبتزويد هذه الفئات السكانية بالأدوات المعلوماتية، سوف تساهم الدولة في تحسين نوعية حياة المواطنين.

العملية ج6. إعداد و تنفيذ عملية "أسرتك" الخاصة بالمعوقين.

سيحظي الأشخاص المعوقين باهتمام خاص، إذ ستمكنهم تكنولوجيات الإعلام و الاتصال الاندماج بسهولة أكبر في النشاطات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية للبلاد.

العملية ج7. تنفيذ برنامج تكوين متواصل خاص بكل فئة معنية بالمشروع.

العملية ج8. تنفيذ إستراتيجية اتصال خاصة بـ"أسرتك".

لضمان نجاح عملية "أسرتك"، سيتم تفعيل حملة ترويجية و تسويقية بغرض إثارة اهتمام جميع الأطراف المعنية.

العملية ج9. إعداد آليات لتمويل كل واحدة من العمليات المذكورة أعلاه.

الهدف الخاص ج2. زيادة معتبرة في عدد الفضاءات العمومية الجماعية.

يجب مضاعفة عدد النقاط العمومية للنفاد إلى الأنترنيت و تعميمها عبر كل أنحاء البلاد. و لهذا، ينبغي وضع آليات مميزة و تنظيمات ملائمة لنشر هذه الفضاءات.

العملية ج10. ترقية الاستفادة من تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في المؤسسات التربوية و الشبانية.

العملية ج11. نشر خدمات الأنترنيت في الفضاءات العمومية: مكاتب البريد، البلديات، الهيئات الخدمية العمومية، ...

العملية ج12. ترقية العلاقات مع الجمعيات ذات الطابع الثقافي.

يُقترح تشجيع إنشاء جمعية محلات الأنترنيت و جمعية مستخدمي الأنترنيت، لإقامة حوار تلقائي في إطار ميثاق شراكة سيحكم العلاقة بين الجمعيات و الحكومة ضمن مسعى بناء مجتمع المعلومات.

الهدف الخاص ج3. توسيع الخدمة العامة لتشمل النفاذ إلى الأنترنيت.

يجدر التذكير في هذا السياق أن يكون تطوير مجتمع المعلومات شاملا و جامعاً. و هذا يتطلب أولاً إتاحة الفرصة لجميع السكان عبر كل أنحاء البلاد بما فيها المناطق النائية، للاستفادة من استخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

و في هذا الإطار، تُفترح العمليات التالية:

العملية ج13. وضع آليات الخدمة العامة للإنترنت.

العملية ج14. ترقية نشر البدائل التكنولوجية مع الأخذ بعين الاعتبار التنوع الإقليمي.

د. دفع تطوير الاقتصاد الرقمي

تضم تكنولوجيات الإعلام و الاتصال سائر التكنولوجيات المتعلقة بمعالجة المعلومات و تراسلها. و رغم أن التقارب الرقمي يسعى إلى جعل الحدود بينها في اضمحلال متزايد، فإننا نستطيع التمييز بين:

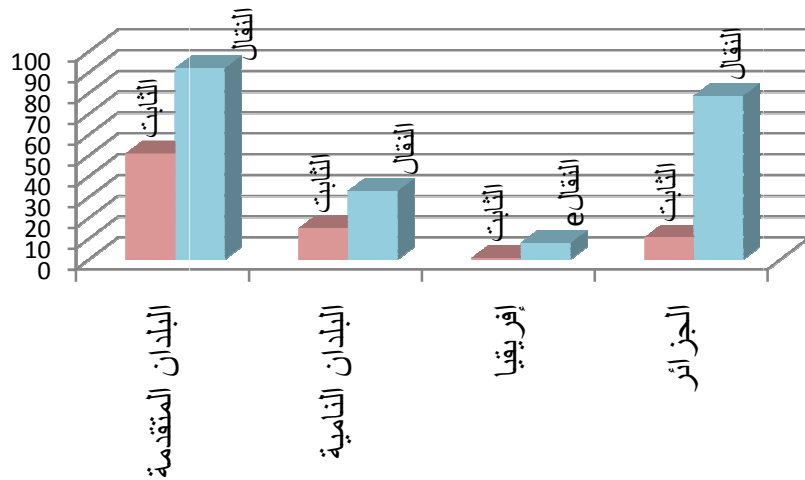
- الاتصالات: الهاتف النقال، الهاتف الثابت،
- تكنولوجيات الإعلام: البرمجيات، التجهيزات و الخدمات المعلوماتية.

بصفة عامة، يتميز فرع الاتصالات في الجزائر بنشاط عال و تطور سريع، إذ نشهد انتشارا قويا للخدمات و نسجل وجود بعض المتعاملين الكبار الذين يحوم حولهم عدة مناولين بحجم بسيط نسبيا. أما في فرع تكنولوجيات الإعلام، فاستيراد "التجهيزات" هو المهيمن؛ و يضم هذا الفرع عدة فاعلين صغار يعد استمرارهم في النشاط غير مؤكد، بسبب، خاصة، ضعف الصناعة الوطنية للمضامين و غياب سوق للخدمات.

إن الدور الأساسي لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال هو توفير دعامة لتشبيد مجتمع المعلومات و الاقتصاد الرقمي. و بالتالي، تعد ترقية الوسائل التي تسمح بتبادل المعلومات عملية ذات أولوية في هذا المجتمع؛ و الهاتف، باعتباره أقدم تكنولوجيا في هذا النوع، هو الذي يوفر الخدمة القاعدية في هذا الصدد.

ففي مجال الصوت يتجاوز اليوم الهاتف النقال الهاتف الثابت. و لفتح هذه السوق انعكاسات فورية، إذ أن انتشار الهاتف النقال في الجزائر يفوق المعدل الإفريقي و يقارب معدل البلدان المتقدمة.

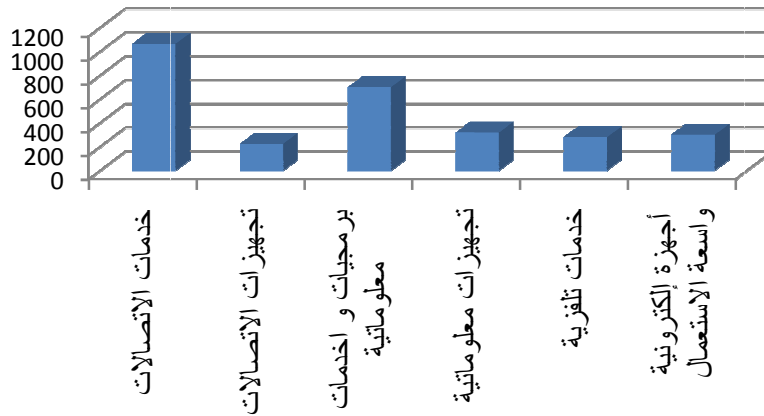
عدد الهواتف لكل 100 ساكن



شكل 1 : عدد الهواتف لـ 100 ساكن

يقدر رقم أعمال تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال بحوالي 4,4 مليار دولار أمريكي فيما يخص الاتصالات و 650 مليون دولار أمريكي فيما يخص تكنولوجيايات الإعلام. و تمثل الاستيرادات و توزيع التجهيزات الجزء الأهم في فرع تكنولوجيايات الإعلام. إذ تبقى الخدمات ذات القيمة المضافة الكبيرة التي من شأنها رفع ثروة اقتصاد المعرفة، لاسيما أعمال تطوير التطبيقات و المضامين، محدودة نظرا لتراجع الطلب بشأنها، في حين يرتقب أن تحقق نصف من رقم أعمال قطاع تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال في العالم.

تقدير حجم سوق تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال في 2008 (بمليارات دولارات أمريكية) - المصدر: Digiworld 2008



شكل 2: الحجم المقدر لسوق تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال في 2008

بالرغم من النشاط الكبير الذي يعرفه، يعاني قطاع الاتصالات صعوبة في دعم إدخال خدمات مجتمع المعلومات الأساسية. كما أن ضعف انتشار الأنترنت و نقص الخدمات الإلكترونية، إضافة إلى انعدام تحسيس الشركات برهانات الممارسات التجارية الجديدة تعتبر كلها عوامل تكبح انتعاش السوق و إثارة الطلب...

الهدف الرئيسي "د". توفير الظروف الملائمة التي من شأنها السماح بالتطوير المكثف لصناعة تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.

تعتبر صناعة البرمجيات محركا لتكنولوجيايات الإعلام؛ و بالتالي، لا بد من دعمها بقوة. كما تعتمد هذه الصناعة بشكل كبير على أداء عملية البحث و ابتكار التطورات. غير أن الانتقال من البحث نحو الصناعة ليس بالأمر البديهي، إذ أصبح من الضروري تطبيق و تفعيل المفهوم الجامع بين البحث و الإنتاج عن طريق تطبيق كل الآليات و الإجراءات المنصوص عليها في القانون 98-11 المعدل و المتمم.

بالإضافة إلى الهدف المتمثل في تقليص الفجوة الرقمية بين فئات السكان أو بين المناطق، على صناعة المضامين أن تنتج محتويات تناسب ثقافات و أسنة مجتمعا. لاسيما تشجيع الجهود الرامية إلى انجاز و تطوير البرمجيات باللغات الوطنية أو اللهجات المحلية الخاصة ببعض فئات السكان، كما ينبغي تشجيع استخدام التكنولوجيايات الجديدة لترقية التراث الثقافي و الموروث التقليدي.

لذلك فإن تطوير التطبيقات البرمجية و الخدمات ذات القيمة المضافة التي ستقترح في إطار الحكومة الالكترونية تعتبر إحدى أولويات إستراتيجية "الجزائر الالكترونية 2013".

و في هذا السياق، يتمثل الهدف الرئيسي الخاص بهذا المحور في توفير الظروف الملائمة التي من شأنها السماح بالتطوير المكثف لصناعة تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.

ينقسم هذا الهدف إلى أربعة أهداف أساسية خاصة.

الهدف الخاص د1. مواصلة الحوار الوطني (النتاج عن عملية إعداد إستراتيجية "الجزائر الالكترونية 2013") فيما يخص المسائل المتعلقة بالحكومة الالكترونية.

العملية د1. وضع آلية شراكة مستدامة بين القطاعين العمومي و الخاص.

الهدف الخاص د2. توفير كل شروط تثمين الكفاءات العلمية و التقنية الوطنية فيما يخص إنتاج البرمجيات و الخدمات و التجهيز.

لا بد من جعل عملية خلق صناعة وطنية لتكنولوجيايات الإعلام و الاتصال إحدى أولويات إستراتيجية تنمية البلاد. لذلك سيتواصل التمويل العمومي لإنشاء الشركات المبتكرة و الحضائر التكنولوجية.

العملية د2. خلق شبكة وطنية للبحث و التطوير في تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال، طبقا للمحور الرئيسي "و" (ترقية البحث و التطوير و الابتكار)، إذ ستضم هذه الشبكة غير المتجانسة، مراكز و مخابر البحث و الشركات الناشئة في قطاع تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.

العملية د3. تسريع استغلال الحضائر التكنولوجية الكائنة بسيدي عبد الله، و عنابة و وهران، إذ من شأن هذه الأخيرة جلب الشركات المبتكرة، باعتبار أن الهدف منها هو تعزيز الشراكة و التبادل مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحلية.

العملية د4. تعزيز احتضان الشركات الناشئة في محضنة الحضيرة المعلوماتية، حيث أن صناعة المضامين تتمثل كذلك في الشركات الناشئة و في محاضن تتكفل بتحويل الإبداع إلى سلع أو خدمات. فالتمويل المالي للانطلاق ضروري و يجب على صناع القرار تشجيع حركية الابتكار.

الهدف الخاص د3. إقامة إجراءات تشجع إنتاج المضامين.

من شأن بعض الإجراءات التحفيزية أن تشجع إنتاج المضامين.

العملية د5. تطبيق المزايا المقترحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على مؤسسات قطاع تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.

العملية د6. منح مساعدات مالية مباشرة للبحث و التطوير طبقا للقانون 98-11 المعدل و المتمم.

العملية د7. دعم الكفاءات العلمية و التقنية.

العملية د8. تشجيع و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تجهيزها البرمجي و تشجيع تحول مهندسيها إلى تطوير المضامين.

العملية د9. تكيف التكوين مع احتياجات صناعة البرمجيات.

العملية د10. وضع قانون أساسي خاص بالمؤسسات المنتجة للبرمجيات في مجال تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.

العملية د11. تعزيز وسائل حماية الملكيات الفكرية للبرمجيات.

العملية د12. تسهيل دخول ناشري البرمجيات إلى الأسواق العمومية.

العملية د13. تسهيل دخول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في قطاع تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال إلى الأسواق العمومية.

العملية د14. تخصيص جزء من أسواق البرمجيات العمومية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

العملية د15. تشجيع الصناعة المحلية لتكوين الحواسيب عن طريق اتخاذ إجراءات ضريبية.

العملية د16. تشجيع المؤسسات التربوية و المصالح العمومية و الإدارية على اقتناء الحواسيب و التجهيزات الطرفية الأخرى المركبة محليا، من أجل المساهمة في ترقية الصناعة المعلوماتية و الإلكترونية المحلية، و على إبرام عقود الدعم التقني و صيانة التجهيزات المعلوماتية مع المؤسسات المحلية الصغيرة جدا.

العملية د17. إنشاء منطقة صناعية خاصة بتكنولوجيايات الإعلام و الاتصال لتكوين الحواسيب.

العملية د18. وضع إجراءات لتحفيز تطوير معايير النوعية للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) في صناعة البرمجيات.

العملية د19. إنشاء هيئة اعتماد البرمجيات.

العملية د20. تشجيع البنوك على منح قروض استثمار محفزة لدمجي و موفري الخدمات ذات القيمة المضافة.

العملية د21. تقديم عرض خاص تشجيعي للشباب المهندسين الراغبين في إنشاء مؤسسات تطوير البرمجيات أو الخدمات المعلوماتية، في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الهدف الخاص د4. ترقية تصدير منتجات تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.

يمكن تصدير خبرة و مهارة المؤسسات الجزائرية التي تعمل في مجال تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال نحو أسواق أخرى. و نظرا للمنافسة العالمية في هذا المجال، من الممكن اتخاذ إجراءات لدعم التصدير من خلال العمليات التالية:

العملية 22. تشجيع المشاركة في التظاهرات الدولية المتخصصة في تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.

العملية 23. القيام بحملات لترقية الصناعة المحلية في الخارج، لاسيما في إفريقيا.

العملية 24. تكثيف تنظيم التظاهرات المحلية في مجال تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.

العملية 25. إنشاء منطقة أو عدة مناطق للتبادل من أجل تشجيع تصدير منتجات و خدمات تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.

العملية 26. تشجيع المؤسسات المصدرة للخدمات أو البرمجيات على استثمار جزء من أرباحها في خلق مكاتب اتصال في الخارج.

العملية 27. إطلاق عملية واسعة النطاق لجلب ناشري البرمجيات العشرة الأوائل في العالم من أجل مناولة خدماتهم بترحيل نشاطاتهم نحو المؤسسات المحلية.

هـ . تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات الدفق السريع و الفائق

السرعة.

تضطلع منشآت الاتصالات بدور جوهري في تشييد مجتمع المعلومات و قرينته، الاقتصاد القائم على المعرفة. بالتالي، فتأثيرها جوهري على تطوير و تنمية الاقتصاد الوطني و خلق فرص العمل.

قد سجلت تنمية الاتصالات في بلدنا، خلال السنوات الأخيرة، تطورا معتبرا، لاسيما في كثافة استخدام الهاتف النقال، بفضل تطبيق أحكام القانون رقم 03-2000 المؤرخ في 5 أوت 2000 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد و بالموصلات السلكية و اللاسلكية.

و عليه، أصبحت سوق الاتصالات الوطنية سوقا متعددة المتعاملين. إذ بلغ عدد متعاملي الهاتف الثابت اثنين و هما: " اتصالات الجزائر"/شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم، و الشركة الجزائرية للاتصالات، مع العلم أن نشاط الشركة الجزائرية للاتصالات متوقف حاليا.

أما فيما يخص "اتصالات الجزائر"، فقد أنجزت هذه الشركة استثمارات هامة خلال السنوات الأخيرة، بلغت قيمتها 4, 77 مليار دج في الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى 2007.

و تبين دراسة الوضعية العامة لـ " اتصالات الجزائر"، لاسيما من ناحية منشآت الاتصالات، نقائص في الدعائم المؤمنة و نوعية الوصلات ذات الدفق السريع و الفائق السرعة.

الهدف الرئيسي هـ. إنجاز منشآت الاتصالات ذات الدفق السريع و الفائق السرعة، مؤمنة و ذات نوعية عالية.

تمثل منشآت الاتصالات ذات الدفق السريع و الفائق السرعة، الهيكل القاعدي لمجتمع المعلومات و قرينته، الاقتصاد الرقمي.

يتفرع هذا الهدف إلى عدة أهداف خاصة هي:

الهدف الخاص هـ1. تأهيل مستوى المنشآت الوطنية للاتصالات.

يخص تأهيل مستوى منشآت الاتصالات كل مكونات الشبكة بما فيها: التحويل و التراسل وشبكات النفاذ.

و سيتم بهذا الصدد القيام بالعمليات التالية:

العملية هـ1. القيام تدريجيا باستبدال تجهيزات المشتركين، التي يبلغ عددها 4 ملايين و المركبة في مراكز التحويل، بمعدل 900 000 خط في السنة، و ذلك خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013.

العملية هـ2. اقتناء تجهيزات نفاذ جديدة لتركبها في المناطق المحرومة.

العملية هـ3. إعداد برنامج خماسي لتطوير مجموع الشبكات السلكية لربط المشتركين.

العملية هـ4. بسط شبكات سلكية في التجمعات السكانية أو المناطق السكنية الجديدة غير الموصولة بعد بشبكة "اتصالات الجزائر"، حيث ستسمح هذه العملية بتوصيل مليون مشترك إضافي.

العملية هـ5. إنجاز شبكة FTTX (ألياف بصرية إلى غاية المنازل و العمارات و الأرصفة)، بقدرة بسعة 1 مليون منفذ.

العملية هـ6. إقامة نظام للإشراف على الشبكة و كشف الأعطال، تسمح بتصليح 5000 عطل في الشهر في أفق 2013.

العملية هـ7. تحويل شبكات الربط المحلي اللاسلكي (WLL) المركبة في المناطق العمرانية المدنية نحو المناطق الريفية.

العملية هـ8. موصلة عملية الفحص و التدقيق الخاصة بالجوانب التقنية و بالاستغلال و بصيانة الشبكة و بجاهزية خطوط الربط بالإنترنت ذي الدفق السريع.

العملية هـ9. إجراء فورا فحص و تدقيق تقني خارجي لشبكة التراسل، بما في ذلك الشبكة المتعددة الخدمات (RMS).

العملية هـ10. تأهيل مستوى الشبكة المتعددة الخدمات (RMS).

العملية هـ11. إنشاء مركز وطني لمعالجة المعلومات (DATA CENTER).

العملية هـ12. تشخيص مستوى ضعف شبكة التراسل و اقتراح إجراءات لضمان تأمينها التام.

العملية هـ13. تسريع إنجاز شبكة الربط بالألياف البصرية البحرية بين وهران و إسبانيا ضمن مخطط .ORSEC

الهدف الخاص هـ2. تعزيز أمن منشآت تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.

تمثل منشآت تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال عوامل رئيسية و جوهرية في السيادة الوطنية. لذلك فإن تعزيز أمنها أساسي لبلدنا.

العملية هـ14. وضع إطار قانوني و مؤسستي لحماية منشآت تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.

العملية هـ15. وضع مخطط عمل تقني لحماية منشآت تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.

العملية هـ6. تدعيم الكفاءات التقنية فيما يخص حماية منشآت تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.

الهدف الخاص هـ3. تحسين ملموس لنوعية الخدمات.

يتطلب توسيع سوق تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال إرضاء المستهلكين و كسبك ثقتهم. و بهدف تحسين نوعية الخدمات نقترح العمليتين التاليتين:

العملية هـ17. وضع جهاز قانوني و مؤسستي لتحديد الحد الأدنى لنوعية الخدمات.

العملية هـ18. وضع نظام التقييم المستمر لنوعية الخدمات.

الهدف الخاص هـ4. تحسين رؤية الجزائر فيما يخص الأنترنت عبر تسيير فعال لاسم النطاق « dz ».

العملية هـ19. إنشاء وكالة تسيير اسم النطاق « dz ».

العملية هـ20. إطلاق عملية وطنية لبلوغ استخدام مليون اسم نطاق « dz » في إطار إستراتيجية "الجزائر الالكترونية 2013".

ف. تطوير الكفاءات البشرية

تمثل الموارد البشرية الكفاءة أساس كل نظام اقتصادي، لاسيما عندما يتعلق الأمر بتكنولوجيايات الإعلام و الاتصال التي يتطلب تطورها السريع قدرات استيعاب و تكيف عالية.

يبلغ عدد العمال في قطاع تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال 136 662 حسب تقييمنا، أي ما يعادل 1,46 % من مجموع العمال.

أما فيما يخص القطاعات الوزارية و الهيئات، نلاحظ عددا غير كاف في الكفاءات التقنية المتخصصة في تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.

الهدف الرئيسي و. وضع برنامج يمنح الأولوية للتكوين العالي و التكوين المهني في مجال تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.

تبقى المجهودات المبذولة من أجل تنمية الكفاءات في مجال تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال، غير منظمة (مقارنة مع تحديد الحاجيات الدقيقة) و غير كافية بالنظر إلى الحاجيات الإضافية الهائلة الضرورية لتشييد مجتمع المعلومات، و التي تقدر بـ 100 000 مستخدم.

كما يجب مراقبة تعزيز منشآت تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال و تعميم التوصيل بهذه التكنولوجيايات، بهدف رئيسي آخر، يتمثل في وضع و تطبيق برنامج أولوي يتعلق بالتكوينين العالي و المهني في مجال تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال، إضافة إلى دعم كفاءات استعمال تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال على كل المستويات.

و عليه، تم تحديد هدفين خاصين هما:

الهدف الخاص و1. دعم التكوين العالي للمهندسين و ما يعادلهم و التكوين المهني للتقنيين السامين في مجال تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.

العملية و1. إعادة تنظيم الالتحاق بالتكوين العالي في مجال المعلوماتية و الاتصالات. يتعلق الأمر بتحديد إجراءات و معايير توجيه جديدة للالتحاق بشعب تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال، لاسيما المعلوماتية و الاتصالات في مؤسسات التعليم و التكوين العالين، للوصول تدريجيا إلى تخرج 15 000 مهندس أو بشهادة معادلة (ماستير مهني) في سنة 2011 و 20 000 في سنة 2013.

العملية و2. دعم التأطير في شعب تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.

العملية و3. إنشاء مؤسسة دولية للتكوين العالي في ميدان تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.

العملية و4. تحديد المهن المتعلقة بتكنولوجيايات الإعلام و الاتصال و تكثيف التكوين المهني فيها بصفة ملموسة.

الهدف الخاص و2. تلقين تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال لكافة الشرائح الاجتماعية.

العملية و5. تعميم تلقين تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال في منظومتي التربية و التكوين المهني.

العملية و6. تطوير نظام الكفاءات القاعدية لمجتمع المعلومات: الجواز المعلوماتي.

العملية و7. وضع برنامج تكوين لفائدة الأسر.

العملية و8. تدعيم كفاءات الموظفين و البرلمانبيين في مجال الحوكمة الإلكترونية.

ز. تدعيم البحث – التطوير و الابتكار

يستلزم الاقتصاد الرقمي ديناميكية إبتكارية يغذيها البحث و التطوير. و تكون هذه الديناميكية أكثر نشاطا و أكبر جدوى في مجال تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.

في بلدنا، تُوَطر الأدوات القانونية و سبل التنظيم المعمول بها النشاطات الحالية للبحث و التطوير و الابتكار في مجال تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال تأطيرا منسجما و متناسقا.

تنفذ هذه النشاطات، حصريا، في مؤسسات عمومية تابعة لوزارتين فقط، في حين أن الجهاز التنظيمي الوطني يحث و يشجع كافة القطاعات العمومية و الخاصة للاستثمار في هذا المجال.

و رغم كل الجهود المبذولة، تبقى نشاطات البحث العلمي و التطوير التكنولوجي و تكوين الكفاءات البشرية في مجال تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال محدودة.

الهدف الرئيسي ز. تطوير المنتجات و الخدمات ذات القيمة المضافة في مجال تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال، عن طريق تكثيف نشاط البحث و التطوير و الإبداع.

لا يمكن تصور اقتصاد قائم على المعرفة بدون نشاط مكثف في مجال البحث و التطوير.

و لهذا، تحدد الأهداف الخاصة التالية:

الهدف الخاص ز1. تنظيم البحث و التطوير في مجال تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.

العملية ز1. إنشاء لجنة قطاعية دائمة بوزارة البريد و تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.

العملية ز2. إنشاء شبكة غير متجانسة لتكنولوجيايات الإعلام و الاتصال (RNTIC).

تهدف شبكات البحث و الابتكار في التكنولوجيا إلى تشجيع التفاعل بين البحث العلمي و القطاع الاقتصادي.

العملية ز3. إنشاء مركز الدراسات و الأبحاث في تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال (CERTIC) كنقطة اتصال للبحث – التطوير في تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال وتدعيم نشاطات تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال في مركز تطوير التكنولوجيايات المتقدمة (CDTA) و مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني (CERIST) و مركز البحث العلمي و التقني لتطوير اللغة العربية (CRSTDLA).

الهدف الخاص ز2. برمجة البحث في تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.

العملية ز4. إعداد برنامج قطاعي للبحث و التطوير في مجال مجتمع المعلومات و برامج وطنية للبحث في تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.

العملية ز5. متابعة تفعيل وتنفيذ البرنامج القطاعي لمجتمع المعلومات.

العملية ز6. تحديد نشاطات الرصد التكنولوجي والاستراتيجي.

الهدف الخاص ز3. تثمين نتائج البحث – التطوير في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

العملية ز7. تشغيل الحظيرة المعلوماتية بسيدي عبد الله و الحظائر التكنولوجية الجهوية بعنابة و وهران.

العملية ز8. إعداد برنامج شراكة بين شبكات البحث و المحاضن.

الهدف الخاص ز4. دعم كفاءات البحث و التطوير في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

العملية ز9. ضمان مصادر و إجراءات تمويل فعالة و مرنة لفرق البحث.

العملية ز10. تأسيس جائزة وطنية لمكافحة أحسن مشروع بحث في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

العملية ز11. تنظيم دورات تكوين و تحسين المستوى للباحثين في الجزائر و في الخارج.

العملية ز12. تنظيم لقاءات دولية و وطنية (محاضرات، ندوات، مؤتمرات، ورشات...الخ).

العملية ز13. تنظيم صالون سنوي للابتكار، يشكل في آن واحد فضاء للتبادل بين الخبراء و واجهة للاندماج في مجتمع المعلومات و الاقتصاد القائم على المعرفة، لتوعية جمهور أوسع و تحسيس الأجيال الصاعدة.

الهدف الخاص ز5. تنظيم نقل التكنولوجيا و المعرفة و المهارة في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

تقوم الشركات العابرة للدول (TNC) بتدويل متزايد لنشاطات البحث و التطوير، بما في ذلك على مستوى البلدان النامية. و قد باشرت هذه الشركات، لأول مرة، بإنشاء هيكل للبحث خارج الدول المتطورة، و هي ليست موجهة فقط لتسهيل تكيفها مع الأسواق المحلية.

و في هذا الإطار، سنتخذ العمليات التالية:

العملية ز14. اعتماد مسعى يحث الشركات العابرة للدول على الاستثمار في نشاط البحث في الجزائر.

العملية ز15. إقرار إجراءات تحفيزية و تشجيعية للشركات المتعددة الجنسيات (Microsoft, Oracle, Cisco) المتواجدة على مستوى السوق الوطنية، لحملها على الاستثمار في إقامة مراكز لنقل التكنولوجيات و الابتكار (CTTI) بسيدي عبد الله.

العملية 16. تفعيل مسعى يحث الشركات العابرة للدول على الشروع في ترحيل النشاطات المتعلقة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال نحو التراب الوطني.

العملية 17. تعجيل إنشاء مركز ابتكار في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال بهدف تنظيم تحويل و نقل المعرفة عن طريق تأهيل مستوى المهندسين و العلميين الجزائريين و تملك الخدمات و المعرفة.

الهدف الخاص ز6. تطوير التعاون العلمي.

يعتبر تفتح الباحثين الجزائريين على المجموعة الدولية أمرا أساسيا، كونه يسمح بنقل أسر و أنجع للمعرفة و المهارة.

تتمثل العمليات المقترحة بهذا الصدد في:

العملية 18. تشجيع الشراكات مع الجامعات و مراكز البحث الأجنبية.

العملية 19. إدماج شبكة RNTIC الوطنية مع الجامعات و مراكز البحث الأجنبية.

الهدف الخاص ز7. تدعيم البنى التحتية للبحث في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

لقد تم اقتراح تنفيذ، بصفة أولوية، العمليات المقترحة من وزارة التعليم العالي و البحث العلمي فيما يتعلق بتدعيم المنشآت ذات الدفع السريع في الجامعات و مراكز البحث.

العملية 20. تدعيم الاستثمار العمومي في البحث و التطوير في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

العملية 21. تدعيم البنى التحتية ذات الدفع السريع في الجامعات و مراكز البحث التي تنشط في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

ح. ضبط مستوى الإطار القانوني

ظل قطاع البريد و المواصلات، إلى غاية سنة 2000، خاضعا أساسا لأحكام الأمر رقم 75-89 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975، حيث كانت وزارة البريد و المواصلات تمارس، في ظل نظام الاحتكار، وظائف المتعامل البريدي و متعامل المواصلات.

و قد تمت إقامة المحيط التنافسي، المقرر في القانون رقم 2000-03 عبر مراحل، وفقا لإعلان السياسة القطاعية، إذ سمح مسار الإصلاح، الذي شرع فيه، بإعادة صياغة الإطار القانوني و التنظيمي أولا، ثم بوضع آليات ضبط متميزة، من أجل اصطحاب و مواكبة تحولات القطاع.

فضلا عن وزارة البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، قامت العديد من القطاعات الوزارية الأخرى بإعداد نصوص تنظيمية متعلقة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

و يتبين من دراسة مجموع التشريعات الموجودة أن الترسانة القانونية الجزائرية تغطي جزئيا، القضايا القانونية المترتبة عن استعمال و تطوير تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و بناء مجتمع المعلومات. و لذلك، أضحي لزاما ضبط مستوى الإطار القانوني (التشريعي و التنظيمي) تماشيا مع الممارسات الدولية و متطلبات مجتمع المعلومات.

الهدف الرئيسي ح. تهيئة جو من الثقة يساعد على إقامة الحكومة الإلكترونية.

يمكن، أساسا، سر النجاح في إنشاء الحكومة الإلكترونية في بناء علاقة مبنية على الثقة بين مختلف القطاعات المعنية.

و يترتب عن هذا الهدف الرئيسي، الهدف الخاص التالي:

الهدف الخاص ح1. تحديد الإطار التشريعي و التنظيمي الملائم للحكومة.

ستقوم كل من الحكومة الإلكترونية و المؤسسة الإلكترونية بإدخال طرق جديدة للتعامل و التبادل المبني، بالتحديد، على الوسائل الإلكترونية، مما يستوجب إطارا تنظيميا جديدا ملائما و متميزا.

العملية ح1. إعداد و تفعيل تنظيم خاص بالهوية الإلكترونية و حيدة للأفراد و الشركات و بالتوقيع الإلكتروني.

العملية ح2. إعداد و تفعيل تنظيم خاص بالمبادلات الإلكترونية و بالمصادقة عليها.

العملية ح3. وضع تنظيم خاص بحماية المعطيات الشخصية لضمان سرية و سلامة المعلومات الخاصة بالمواطنين و الشركات و حصر استعمالها على الإدارات المؤهلة فقط.

العملية ح4. مراجعة القانون رقم 03-2000 أخذا بعين الاعتبار الاختلالات الملاحظة أثناء تطبيقه.

العملية ح5. استصدار نصوص تنظيمية خاصة بالقانون المتضمن القواعد الخاصة المتعلقة بالوقاية من المخالفات المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال مكافحتها.

العملية ح6. وضع إطار تنظيمي و قانوني يساعد على تطوير خدمات مجتمع المعلومات.

العملية ح7. وضع إطار تنظيمي يحدد صلاحية و نجاعة العقود الإلكترونية.

ط. الإعلام و الاتصال

يضطلع كل من الإعلام و الاتصال بدور أساسي في عملية بناء مجتمع المعلومات و الاقتصاد الرقمي: حيث يتشكل الرصيد المعرفي عن طريق تبادل شكل جديد من الثروة تتمثل في الإعلام. و تتوقف وتيرة تملك هذه الثروة الجديدة على مدى نجاعة الاتصال.

يُتيح عدد وسائل الإعلام التي تنتشر معلومات حول تكنولوجيات الإعلام و الاتصال قدرات كافية لتلبية الاحتياجات في مجال طلبات بث المعلومات.

فقد عرفت الصحافة المتخصصة في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال تطورا ملحوظا، إذ بعد الغياب الكلي للعناوين في هذا الميدان عام 2000، سجلنا في 2008 أكثر من خمسة عشر عنوانا.

كما تم إنشاء عدد من المواقع الإلكترونية لبث المعلومات حول نشاطات الهيئات العمومية والمؤسسات الاقتصادية.

الهدف الرئيسي ط. التحسيس بأهمية تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و دورها في تحسين نوعية معيشة المواطن و في التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلد.

بغرض جلب اهتمام و مشاركة كافة الأطراف في تطوير مجتمع المعلومات في الجزائر ومن أجل تهيئة أفضل الظروف لنجاح تنفيذ هذه الإستراتيجية، بات من الأساسي القيام بعملية تحسيس و اتصال على نطاق واسع.

و عليه، يخص الهدف الرئيسي لهذا المحور التحسيس بأهمية تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و دورها في تحسين نوعية معيشة المواطن و في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للبلد.

في هذا الصدد، تم تحديد الأهداف الخاصة التالية:

الهدف الخاص ط1. إعداد و تنفيذ مخطط اتصال حول مجتمع المعلومات في الجزائر.

سيتم إعداد مخطط فعال للاتصال و سينفذ من خلال إجراءات ملموسة واسعة النطاق.

لهذا الغرض، ستنفذ العمليات التالية:

العملية ط1. نشر خطة "الجزائر الإلكترونية 2013"، و مفاهيم مجتمع المعلومات و الاقتصاد الرقمي نشرًا واسع النطاق.

العملية ط2. التعريف بالمشاريع الناجحة ذات الأثر الواسع (الطب عن بعد، صحيفة السوابق العدلية،...).

العملية ط3. وضع برنامج تحسيس و دعم القدرات الريادية لمسؤولي القطاعين العمومي والخاص.

الهدف الخاص ط2. إقامة نسيج جمعي كامتداد للمجهود الحكومي.

لقد تم الاعتراف، من خلال الإجماع العالمي بمناسبة القمة العالمية حول مجتمع المعلومات، بالدور الهام الذي يمكن أن يضطلع به المجتمع المدني في تطوير مجتمع المعلومات، لاسيما بحكم قربه من المواطنين و نشاطه على أرض الميدان.

فمن أجل إقامة نسيج جمعي كامتداد للمجهود الحكومي، ستنفذ العمليات التالية:

العملية ط4. منح حوافز مالية لإنشاء و تفعيل جمعيات تنشط في مجال مجتمع المعلومات.

العملية ط5. إعداد برنامج مشترك بين وزارة البريد و تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال و الجمعيات من أجل القيام بنشاطات تحسبسية في الميدان.

ي. تميمين التعاون الدولي

تعتبر اليوم الابتكارات الكبرى في مجال تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال ثمرة تضافر الجهود القائمة على التعاون بين مختلف الفاعلين الذين يجمعهم عامل واحد مشترك يتمثل في الرغبة في التحكم في أحدث التكنولوجيايات. و أضحي واضحا، اليوم أكثر فأكثر، أن التطور في هذا المجال لا يمكن أن يقتصر على الاكتفاء الذاتي، بل أصبح التعاون الدولي ضروريا لتملك و حيازة التكنولوجيايات الجديدة.

و يتميز التعاون الدولي في مجال تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال بعدة مشاريع مبعثرة، خاصة الإتحاد الأوروبي. و مع أن المشاريع غالبا ما تكون متشابهة و متكررة، إلا أنه لم يتم يتحقق تراكم المعارف التي قد تضمن استمرارية هذه المشاريع و انتشارها.

الهدف الرئيسي "ي". تملك التكنولوجيايات و المهارة.

يتفرع هذا الهدف إلى هدفين خاصين هما:

الهدف الخاص ي1. المشاركة الفعالة في الحوار و المبادرات الدولية.

يجب على بلدنا أن يضمن حضورا و مشاركة فعالة في المبادرات الدولية المتعلقة بتكنولوجيايات الإعلام و الاتصال، لأن هذا الأمر سيعطيه رؤية أدق و فرص أوسع للاستفادة من الديناميكية المنبثقة عن القمة العالمية حول مجتمع المعلومات.

العملية ي1. المشاركة في آليات تنفيذ و متابعة توصيات القمة العالمية حول مجتمع المعلومات

العملية ي2. المشاركة في المبادرات العالمية و الإقليمية.

العملية ي3. التحضير بأكثر حزم الاندماج الاقتصادي العالمي و الإقليمي.

الهدف الخاص ي2. ترقية الشراكات الإستراتيجية.

يتعين الشروع في استكشافات لدى بعض الدول و المنظمات، بهدف ترقية الشراكة البعيدة المدى فيما يخص التعاون الاقتصادي و العلمي و التكنولوجي في مجال تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.

العملية ي4. إعداد برامج تعاون في مجال صناعة المضامين.

العملية ي5. إعداد برامج تعاون في مجال أمن الشبكات و أنظمة الإعلام.

العملية ي6. إنشاء مراكز الابتكار و احتضان الشركات الناشئة.

العملية ي7. تحديد سياسة التفاوض حول ملفات نقل التكنولوجيا.

ك. آليات التقييم و المتابعة

تشكل نجاعة و فعالية تقييم مسار تشييد مجتمع المعلومات و الاقتصاد الرقمي ضمانا لدقة المخطط الاستراتيجي وفعاليته. ففي غياب المؤشرات و آليات التقييم و برنامج معد مسبقا يكون التقييم بمثابة نقطة ضعف في مسار بناء مجتمع المعلومات.

الهدف الرئيسي "ك". تحديد نظام مؤشرات المتابعة و التقييم.

يهدف إدراك أحسن لنتائج تطوير مجتمع المعلومات على اقتصادنا و مجتمعنا بصفة عامة، من الضروري قياس و تقييم مدى إمكانية تحقيق هذا التطور و أهميته، سواء من حيث النوعية أو الكم أو فيما يخص آثاره و أبعاده.

الهدف الخاص ك1. إعداد إطار تصوري لنظام مؤشرات النوعية.

لتجسيد هذا الهدف الخاص، ينبغي تنفيذ العمليات التالية:

العملية ك1. تحديد مؤشرات سياقية متعلقة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

العملية ك2. تحديد مؤشرات برنامج.

العملية ك3. إعداد آليات و إجراءات التقييم و المتابعة.

الهدف الخاص ك2. إعداد قائمة المؤشرات و تحسين قائمة مؤشرات التأثير الخاصة بإستراتيجية "الجزائر الالكترونية 2013"، المتضمنة في مرصد مجتمع المعلومات.

العملية ك6. إعداد و تفعيل قائمة مؤشرات التأثير الخاصة بإستراتيجية "الجزائر الالكترونية 2013".

ل. إجراءات تنظيمية

لقد قامت بلدنا بإقامة هياكل دعم سياسته في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، في إطار الإصلاحات التي عرفها قطاع لاتصالات، إذ ترتب عن هذه الإصلاحات تحويل وزارة البريد و المواصلات سابقا إلى وزارة البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال مع إنشاء شركتين منفصلتين، "اتصالات الجزائر" و "بريد الجزائر" و إقامة سلطة للضبط (سلطة ضبط البريد و المواصلات السلطوية و اللاسلطوية)، مما سمح بالفصل بين الاستغلال و الضبط و رسم سياسة القطاع.

بالإضافة إلى هذا، تم إنشاء لجنة وزارية مشتركة تدعى "اللجنة الالكترونية"، برئاسة السيد رئيس الحكومة، علما أن هذه اللجنة مدعمة تقنيا بلجنة تقنية أنشئت في هذا الصدد.

تتوفر كل القطاعات الوزارية على هيكل مكلف بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال على مستوى إدارتها المركزية، إلا أن الأهمية و العناية المخصصتين لتشييد مجتمع المعلومات يختلف من وزارة لأخرى.

الهدف الرئيسي "ل". وضع تنظيم مؤسساتي منسجم يتمحور حول ثلاثة مستويات: التوجيه و التنسيق بين القطاعات و التنفيذ.

تتمثل، في هذا الصدد، الأهداف الخاصة الواجب تحقيقها في الآتي :

الهدف الخاص ل1. تعزيز الانسجام و التنسيق على المستويين الوطني و بين الدولي.

العملية ل1. إنشاء المجلس الأعلى لمجتمع المعلومات و الاقتصاد الرقمي.

العملية ل2. إنشاء لجنة ما بين القطاعات لتقييم و متابعة مشروع مجتمع المعلومات.

العملية ل3. تدعيم قدرات و موارد وزارة البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

العملية ل4. إنشاء وكالة لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

الهدف الخاص "ل2". تعزيز قدرات التدخل على المستوى القطاعي و في الهيئات المختصة.

العملية ل5. إنشاء مديريات مكلفة بالعصرنة و مجتمع المعلومات، ضمن هيكل الوزارات.

العملية ل6. إنشاء وكالة تصديق المعطيات و حمايتها.

م. الوسائل المالية

يرتكز المخطط المتعدد القطاعات لتنفيذ إستراتيجية "الجزائر الالكترونية 2013" على تحقيق مجموعة من الأهداف تحقق خلال السنوات الخمس المقبلة من أجل تملك استخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و تحقيق التحول نحو مجتمع قائم على العلم و الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي.

فخلال الخمس سنوات الأخيرة (2003-2007)، قدمت الدولة إعانة مالية لمختلف المؤسسات و الإدارات العمومية، لاقتناء التجهيزات و الخدمات المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

كما تم إنشاء أجهزة تمويل أخرى من خلال مستوى صناديق الدعم و برامج الإسناد، تتمثل مهمتها الأساسية في تقديم المرافقة المالية لإنشاء و توسيع الشركات و كذلك تأهيل مستواها في مجال استخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

فقد كانت للجهود التي بذلتها الدولة أثرا واضحا على الهيئات و التجهيزات التي تم تنصيبها على مستوى الإدارات و الشركات. إلا أن تأثيرها على استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في المجتمع لم يكن مهما، فبالنظر للعدد المحدد من الخدمات المباشرة التي تم تطويرها و استغلالها، نلاحظ تمكن قليل من تكنولوجيات الإعلام و الاتصال من طرف المؤسسات و الشركات و المواطنين على حد السواء.

علاوة على ذلك، لم تستغل صناديق و برامج الإسناد والدعم القائمة استغلالا كافيا من طرف متعاملي تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و لم تحدث، بالتالي، الأثر المرجو على التنمية الاقتصادية، لاسيما في مجالات تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

تقدير المصاريف

إن تجسيد العمليات المقررة في المخطط الإستراتيجي يتطلب رصد أموال معتبرة توجه لاستكمال عصرنة الإدارات و عرض خدمات على شبكة الأنترنت في إطار الإدارة الالكترونية و الحكومة الالكترونية و المواطن الالكتروني.

و لهذا فإنه من الضروري توفير أغلفة مالية بهدف إقناع و تشجيع و مرافقة الشركات في إدخال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال على أنماط سيرها و من أجل ترقية ديناميكية خلق قيمة مضافة، تساوي تلك التي تسجلها البلدان التي تماثل الجزائر اقتصاديا و اجتماعيا.

كما ينبغي رصد وسائل مالية للتمكين المواطنين من الحصول على الخدمات الإلكترونية للإدارة و التعليم و التكوين و التجارة و الصحة، .. الخ و استخدامها، مهما كان موقعهم التراب الوطني و في كل الأوقات.

فهذا المحور الرئيسي مخصص للوسائل المالية الضرورية لتنفيذ برنامج "الجزائر الالكترونية 2013"، أي:

– تقدير و تقييم الوسائل المالية الضرورية لتنفيذ جميع العمليات المسجلة في برنامج الجزائر الالكترونية 2013".

– تحديد مصادر و أجهزة التمويل.

جهاز التمويل

ستفيد المصاريف على مستوى:

- ميزانية الدولة، بعنوان التجهيزات و التسيير،
- صناديق دعم التنمية الاقتصادية: صناديق ترقية المنافسة الصناعية و الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و برنامج دعم تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و برنامج MEDA لدعم تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- الموارد الخاصة للمؤسسات

الجدول الزمني للتنفيذ:

يتضمن الجدول التالي روزنمة تنفيذ مختلف العمليات المقررة في إطار برنامج "الجزائر الالكترونية 2013".

2013	2012	2011	2010	2009	
					المحور الرئيسي "أ"
					الهدف الرئيسي 1
					التجهيزات المعلوماتية
					- التجديد و الصيانة
					- الاستكمال
					شبكات WAN
					- تأهيل المستوى
					- الاستكمال
					- إنشاء بوابات إلكترونية
					مركز معطيات
					- الاستكمال
					تطوير التطبيقات حسب المهن
					نظم معلومات قاعدية
					البرمجيات المعيارية (المكتباتية)
					تطوير الموارد البشرية
					التكوين
					أرضيات التعليم الإلكتروني
					الهدف الرئيسي 2
					المخطط التوجيهي للمعلوماتية
					المواءمة
					النظام المرجعي للأمن
					بوابة الحكومة الإلكترونية
					تأهيل مستوى شبكة الأنترنت الحكومية "RIG"
					حماية شبكة الأنترنت الحكومية
					تطوير الخدمات الإلكترونية, G2C, G2B, G2E
					المشاريع الكبرى
					التعليم الإلكتروني
					الصحة الإلكترونية
					البلدية الإلكترونية

						المحور الرئيسي "ب"
						العملة الإلكترونية (المصرفية الإلكترونية)
						الاستثمار الإلكتروني
						الأعمال الإلكترونية
						التمويل الإلكتروني
						السجل التجاري الإلكتروني
						الإمداد الإلكتروني
						التصنيع الإلكتروني
						التجارة الإلكترونية
						ترحيل النشاطات إلكترونيا (outsourcing)
						تأهيل مستوى 55 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (220 000)
						دراسة احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
						المحور الرئيسي "ج"
						عملية أسرتك II
						فضاءات أنترنت عمومية
						المحور الرئيسي "د"
						الحظيرة المعلوماتية لسيدى عبد الله
						الحظيرة التكنولوجية بعنابة
						الحظيرة التكنولوجية بوهران
						المشاركة في التظاهرات
						إعانات للبحث و التطوير
						المحور الرئيسي "هـ"
						تأهيل مستوى البنى التحتية
						الحماية
						وكالة تسيير نطاق « .dz »
						المحور الرئيسي "و"
						معهد دولي
						تكوين الموظفين
						المحور الرئيسي "ز"
						مركز الدراسات و البحث في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال
						الجائزة الوطنية لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال
						تحسين مستوى الباحثين
						التوصيل ذو الدفع العالي في مخابر البحث

						المحور الرئيسي "ح"
						دراسات
						المحور الرئيسي "ط"
						حصص إذاعية و تلفزيونية
						ترقية الجمعيات
						المحور الرئيسي "ي"
						العمليات من ي 1 الى ي 3
						المحور الرئيسي "ك"
						آليات التقييم و المتابعة
						المحور الرئيسي "ل"
						الوكالة التقنية لدعم
						وكالة التصديق و حماية المعطيات